

# الرقابة المالية

مجلة نصف سنوية تصدرها المنظمة العربية  
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



أعو 78 - يونيو "جزيرة" 2021

## محتوى العدد

26	التدريب والبحث العلمي	3	كلمة العدد
28	اخبار المنظمة العربية	4	افتتاحية العدد
31	اخبار الأجهزة الأعضاء	7	أثر أنشطة التدقيق الداخلي على أعمال المدقق الخارجي
45	تعيينات جديدة	11	الإجراءات التحليلية وأثرها في تحديد المخاطر
47	اخبار مشتركة	15	هدف وظيفة رقابة الالتزام وأثرها في تقييم المخاطر
48	شروط ومعايير النشر في مجلة الرقابة المالية	17	"إشراك المواطنين في الرقابة: الواقع والتحديات"

## هيئة تحرير هذا العدد

- |  |   |
|--|---|
| الأمين العامة للمنظمة                          | 1- معالي السيد/ نجيب القطاري            |
| ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.     | 2- السيدة/ غادة السوطري                 |
| ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.     | 3- السيد/ عطا الله السطول               |
| الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية. | 4- المحاسب الدكتور/ علاء الدين حسن موسى |
| ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين.  | 5- السيد/ عصام ذياب                     |
| ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين.  | 6- الأستاذ/ ثائر توابيه                 |
| الأمانة العامة للمنظمة العربية.                | 7- السادة/ منجي الحمامي ومنير الخليفي   |

## عنوان المجلة

المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4- الطابق الثاني- تونس

الموقع الإلكتروني: <http://www.arabosai.org/>

البريد الإلكتروني: [contact@arabosai.org](mailto:contact@arabosai.org)

الهاتف: +216 71949915؛ فاكس: +216 71949914

<https://www.facebook.com/arabosai>



العدد 78 من مجلة الرقابة المالية – يونيو "حزيران" 2021



معالي الأستاذ/ عاصم حداد

رئيس ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية

## أين نحن في العالم العربي من الإقتصاديات الجديدة للجائحة؟ وما هو دور الأجهزة العليا للرقابة في تقييم أداء الحكومات؟

لا يخفى على أحد الأثر الجوهري لجائحة كوفيد-19 على إقتصاديات العالم وحركة التجارة والأشخاص لا سيما الإقتصادات التقليدية والتي يعتمد إقتصادها بشكل رئيس على إنتاج السلع والخدمات التقليدية والسياحية بأنواعها وحركة نقل البضائع والنفط والغاز.

لقد أدت جائحة كورونا التي بدأت مع نهاية عام 2019 إلى متغيرات عديدة وجذرية في كيفية إدارة إقتصادات الدول والمؤسسات والمشاريع، الأمر الذي حفز إقتصاديات الدول الأكثر تقدماً إلى إيجاد فرص ووسائل بديلة لاستمرار النشاط الإقتصادي والعملية الإنتاجية لديها.

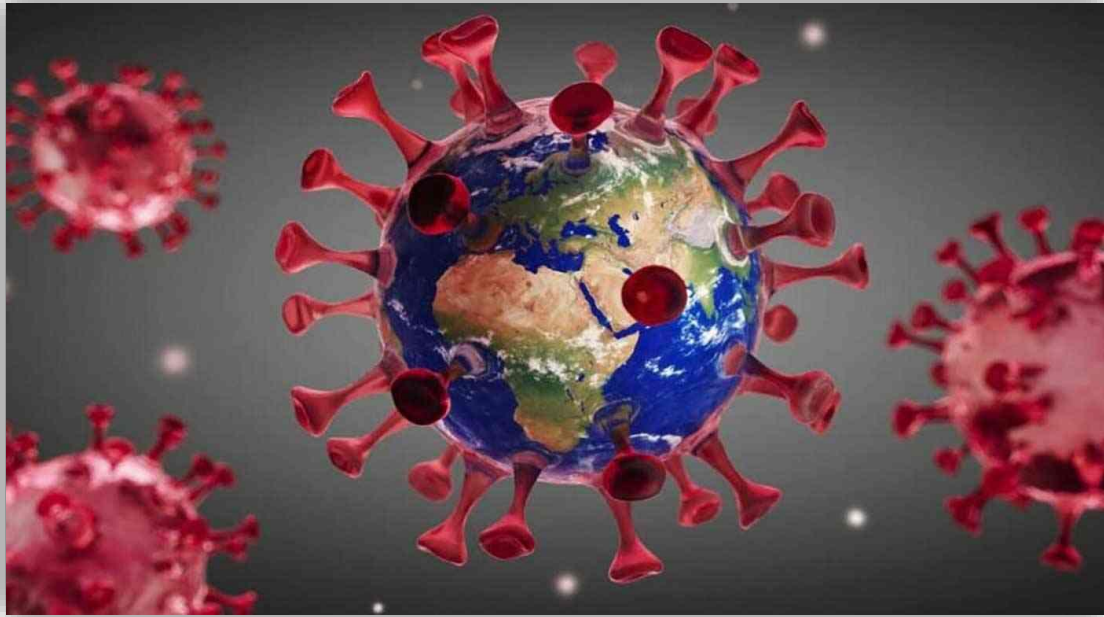
كما أدى ظهور الجائحة إلى قيام إقتصاديات ومشاريع متخصصة، تقوم على تبعات هذه الجائحة نذكر منها على سبيل المثال، وسائل وأدوات الوقاية والتطهير والتعقيم والفحوصات المخبرية والعلاجية والمطاعيم بكافة أنواعها وإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية، وما يتعلق بها من أجهزة وإمكانات لتوفير مساحة كافية لمعالجة مرضى هذه الجائحة في دول العالم المختلفة، والتي مراكز إنتاجها وتوريدها يتم في الإقتصاديات الأكثر تقدماً، إضافة إلى زيادة إعتمادية الإقتصاديات التقليدية على استيراد كافة هذه الاحتياجات من تلك الإقتصاديات الأكثر تقدماً، الأمر الذي أدى إلى زيادة الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لصالح الدول المتقدمة.

إضافة إلى ما سبق، أدى ظهور الجائحة إلى تطوير وسائل الاتصال وتقديم الخدمات والسلع ووسائل الترفيه لتحل محل الأساليب التقليدية مثل، زيادة امكانيات ووسائل التسوق والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل، والاشتراكات في وسائل الترفيه المرئية ووسائل نشر المعلومات والتواصل الاجتماعي المختلفة، والتي مصدرها الرئيسي في معظم نواحيها ومكوناتها في دول الإقتصاديات الأكثر تقدماً في العالم.

كما أدى ذلك إلى زيادة مستويات الفقر والبطالة في الإقتصاديات التقليدية، في حين أدى إلى زيادة النمو والفرص والإمكانات في القطاعات المذكورة أعلاه في الإقتصاديات الأكثر تطوراً بعد فترة وجيزة وخلال عدة أشهر من ظهور الجائحة، وبالتالي إيجاد فرص أكبر ووجود إحلال لفرصة عمل جديدة قد تكون فاقت في حجمها وقيمتها ما قبل الجائحة، لكن إقتصادها على قطاعات معينة وأثرها طويل الأجل لم يتبلور بشكله النهائي بعد، ...

إلا أنه خلال الفترة الماضية ساهم إلى حد كبير في تخفيف آثار الركود الاقتصادي الذي بدت ملامحه تظهر على بعض الإقتصاديات مما خفف من وطأة الآثار الاجتماعية والاقتصادية، مثل تخفيف التفاقم في معدلات البطالة في تلك الإقتصاديات.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، أين نحن في الإقتصاديات الناشئة عامة وإقتصاديات الدول العربية خاصة من ذلك كله، وهل تمكنا من الإستفادة أو التكيف مع الظروف والمستجدات التي فرضتها هذه الجائحة علينا كما فرضتها على الجميع، وهل هنالك دور للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في تقييم أداء الحكومات في التعامل مع هذه الجائحة وآثارها الإقتصادية والإجتماعية وإذا كان الأمر كذلك فهل التشريعات في هذه الدول تمكن هذه الأجهزة العليا للرقابة من القيام بهذه المهمة، وهل يتوفر في حال أن هذه التشريعات تسمح بذلك إمكانيات وكفاءات للقيام بهذه المهمة وفي حال توفر كل ذلك، هل هناك حاجة لإيجاد معايير أو برامج عمل تعتمد عليها المنظمات الإقليمية والدولية التي تتبعها الجهات الرقابية العليا تساعدنا في القيام بهذه المهمة وبشكل مدروس وممنهج؟





يُعرف الذكاء الاصطناعي بأنه أحد علوم الحاسب الآلي الحديثة، الذي تم تطويره للقيام بأعمال واستنتاجات مُحاكية أو مقارنة لأنماط وسلوك الذكاء البشري، فهو علم يبحث في التعرف على أساليب الذكاء البشري وأبعاده وخصائصه وسماته وتحليل العمليات الذهنية المعقدة التي يقوم بها العقل البشري ومن ثم يتم محاكاة تلك الخصائص وترجمتها إلى عمليات موازية تسعى لحل المشاكل.

ووفقاً لما يشهده العالم من تطورات تكنولوجية هائلة في كل جوانب الحياة وعلى مستوى جميع الأنشطة والمهن ومنها عمليات التدقيق أصبح من الضروري أن تُضمن الأجهزة العليا للرقابة المالية المحاسبة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق ضمن خططها الاستراتيجية، للاستفادة من مزاياها للتغلب على بعض أوجه القصور في عمليات التدقيق البشرية وبما يؤدي إلى تحسن كفاءة وفعالية عمليات التدقيق.

وللبداء في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملية التدقيق لابد من إعداد قاعدة بيانات للنظام تتضمن البيانات الضرورية واللازمة لتنفيذ وظائف عمليات التدقيق من جميع المصادر الداخلية والخارجية التي تمكن المستفيد من التعامل مع المشاكل والعمليات المعقدة وإيجاد حلول لها ولا بد أن يتم ذلك من خلال استخدام واجهة سلسلة في التعامل مع النظام يسهل معها الحصول على الاستفسارات واستخراج المعلومات وتحليلها من خلال القواعد والأنماط التي تم الاعتماد عليها في النماذج التي تم بناء النظام عليها والتي تساعد المستخدم في اتخاذ القرار. وأصبح من الأهمية تعزيز المعرفة الفنية لمستخدمي تلك التطبيقات مما يستلزم معه تنمية قدرات المدققين لاستخدام تلك الأنظمة من خلال التدريب والتعليم المستمر وتطوير مهاراتهم لاستخدام تلك البرامج حتى تتحقق الفائدة المرجوة.

ولقد تنوعت الأساليب المستخدمة في عمليات التدقيق، وأصبحت تعتمد على التكنولوجيا عالية الجودة التي تمكن وتساعد على جمع وتحليل البيانات اللازمة لعملية الرقابة بالشكل الذي يساعد المدقق من أداء دوره بداية من التخطيط لعملية التدقيق والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق.

ولضمان جودة التدقيق وعند بناء نظام ذكاء اصطناعي لمساعدة المدققين على تحسين كفاءة عملية التدقيق، يجب مراعاة أن يتضمن تقييماً شاملاً لنظام الرقابة الداخلية والتعرف على الخطر المتأصل للتدقيق من خلال الاستفادة من الممارسات السابقة لخبراء التدقيق والتي تم تغذية البرامج المستخدمة بها بالشكل التي يمكن من نقل تلك الخبرات إلى باقي العاملين بمجال التدقيق مع إمكانية استرجاع البيانات المخزنة مسبقاً وتطويرها إذا لزم الأمر، بما يمكن المدققين من إنجاح عمليات التدقيق وتحسين جودتها.

ويتم تحسين جودة عمليات التدقيق من خلال الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والعمل على استحداث حزمة من البرامج الإلكترونية التي تمكن المدقق من إجراء كافة عمليات الرقابة والتدقيق مع الاعتماد على نماذج يسهل معها إجراءات التدقيق بداية من تحديد مفردات عينة التدقيق واختبارها وتحليل القوائم المالية والمصروفات والإيرادات وقياس كفاءة أداء البيانات المالية، فضلاً عن أنه لا بد من احتواء النظام على أوراق العمل والبرنامج المعتمد للتدقيق والتقارير السابقة، مع مراعاة التطوير المستمر للبرامج الإلكترونية المستخدمة في عمليات التدقيق .

كما أنه من الضروري استطلاع رأي المدققين بشكل دوري عن حاجة البرامج المستخدمة للتطوير أو إضافة بعض المتطلبات إلى تلك البرامج حتى يتم تحقيق الهدف المراد مسبقاً من استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملية التدقيق وهو تحسين كفاءة وفعالية جودة التدقيق.

ويبرز دور المنظمة من خلال قيام لجنة تنمية القدرات المؤسسية بتضمين موضوعات استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق ضمن خططها للبرامج التدريبية واللقاءات العلمية، فضلاً عن أهمية تبادل الخبرات وتقاسم المعرفة بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق.

## هيئة التحرير



- يعد "التدقيق الداخلي" نشاط تقييم يتم إجراؤه داخل المنشأة كخدمة لها، و تمثل متابعة الرقابة الداخلية إحدى وظائف التدقيق الداخلي.
- وحيث أن مدقق الحسابات يتحمل المسؤولية الكاملة عن إبداء رأي التدقيق، ولتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الخارجي، فإن بعض أجزاء عمل التدقيق الداخلي يمكن أن يكون مفيدا لمدقق الحسابات.
- يجب على مدقق الحسابات أن يقوم بدراسة أنشطة التدقيق الداخلي وتأثيرها على إجراءات التدقيق الخارجي، إن وجدت .

### نطاق عمل التدقيق الداخلي وأهدافه:

- يتنوع نطاق أعمال التدقيق الداخلي وأهدافه تنوعا كبيرا. وتعتمد أعمال التدقيق الداخلي على حجم المنشأة وهيكلها ومتطلبات الإدارة، وتشمل غالباً:
  - متابعة أعمال الرقابة الداخلية: تقع مسؤولية وضع نظام رقابة داخلية مناسب على عاتق الإدارة، ويتطلب ذلك وجود انتباه ملائم بصفة مستمرة. وتكف الإدارة التدقيق الداخلي عادة بمسؤولية محددة تتمثل في فحص الضوابط، ومتابعة تشغيلها وتقديم التوصيات لتحسينها.
  - فحص المعلومات المالية والتشغيلية. ويمكن أن يشمل ذلك فحص السبل المستخدمة لتحديد وقياس وإعداد التقارير بشأن تلك المعلومات والاستفسارات المحددة وتبويبها، ويتضمن ذلك الاختبارات التفصيلية للمعاملات وأرصدة الحسابات والإجراءات .
  - فحص الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها، ويشمل ذلك عناصر الرقابة غير المالية للمنشأة .
  - فحص مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والمتطلبات الخارجية الأخرى وسياسات الإدارة وتوجيهاتها، وغير ذلك من المتطلبات الداخلية الأخرى.

### العلاقة بين التدقيق الداخلي ومدقق الحسابات:

- \* تحدد الإدارة دور التدقيق الداخلي وتختلف أهدافه عن تلك التي يحددها مدقق الحسابات. وتتنوع أهداف ووظائف التدقيق الداخلي طبقا لمتطلبات الإدارة، في حين يكون الاهتمام الرئيسي لمدقق الحسابات، هو ما إذا كانت القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.
- \* غالباً ما تتشابه بعض سبل تحقيق أهداف كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وبالتالي فإن بعض جوانب التدقيق الداخلي، يمكن أن تكون مفيدة في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الخارجي.

\* يعتبر التدقيق الداخلي جزءاً من المنشأة، وبغض النظر عن درجة استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي، إلا أنه لا تستطيع تحقيق نفس درجة الاستقلالية كما هو مطلوب من مدقق الحسابات عند إبداء الرأي على القوائم المالية، حيث يتحمل مدقق الحسابات المسؤولية الكاملة عن رأي التدقيق الذي يتم إبدائه، ولا يقلل استخدام أي من أعمال التدقيق الداخلي شيء من هذه المسؤولية، وكل الأحكام الشخصية المتعلقة بتدقيق القوائم المالية تظل أحكام مدقق الحسابات.

### تفهم أنشطة التدقيق الداخلي وتقييمها المبدئي:

- يجب على المدقق الحصول على تفهم كافٍ عن أنشطة التدقيق الداخلي، لتحديد مخاطر التحريفات الهامة والمؤثرة في القوائم المالية وتقييمها وتصميم وأداء مزيد من إجراءات التدقيق.

- غالباً ما تؤدي أعمال التدقيق الداخلي الفعالة إلى إجراء تعديل في طبيعة وتوقيت عملية التدقيق، والإقلال من مدى إجراءات التدقيق، التي يقوم المدقق بأدائها، ولكنها لا تحذفها كلياً. ومع ذلك ففي بعض الحالات بعد دراسة أنشطة التدقيق الداخلي، يمكن أن يقرر المدقق أن هذه الأنشطة لن تؤثر على إجراءات التدقيق الخارجي.

- يجب على مدقق الحسابات عمل تقييم لمهام التدقيق الداخلي، وذلك عند ارتباط أنشطة التدقيق الداخلي بتقييم الخطر الذي يقوم به مدقق الحسابات.

- سيؤثر تقييم مدقق الحسابات لوظيفة التدقيق الداخلي على حكم المدقق المتعلق باستخدام أنشطة التدقيق الداخلي، عند عمل تقييم للخطر، وبالتالي يقوم بتعديل طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الخارجي الإضافية.

- لغرض الحصول على تفهم لوظيفة التدقيق الداخلي والقيام بعمل تقييم لها، تؤخذ المعايير الهامة التالية في الاعتبار:

**الوضع التنظيمي:** يحدد الوضع التنظيمي موقع وظيفة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمنشأة، وتأثير هذا على موضوعيتها. وفي الحالة المثالية تقوم وظيفة التدقيق الداخلي برفع التقارير لأعلى مستوى من الإدارة، ولا تقوم بأداء أية أعمال تنفيذية أخرى. ويجب دراسة أية قيود أو محاذير تفرضها الإدارة على أعمال التدقيق الداخلي بعناية شديدة، وعلى وجه الخصوص يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بحرية كاملة للاتصال بمدقق الحسابات.

**نطاق العمل:** طبيعة ومدى المهام المكلف بها التدقيق الداخلي. إذ يكون المدقق أيضاً بحاجة لدراسة ما إذا كانت الإدارة تستجيب لتوصيات التدقيق الداخلي وكيفية توثيق ذلك.



**الكفاءة الفنية:** التأكد ما إذا كانت أعمال التدقيق الداخلي يقوم بها أشخاص تلقوا تدريباً تقنياً مناسباً، ولديهم الكفاءة للعمل كمراجعين داخليين. ويمكن للمدقق، على سبيل المثال، فحص سياسات التعيين وتدريب الموظفين القائمين بأعمال التدقيق الداخلي وخبرتهم ومؤهلاتهم المهنية.

**العناية المهنية الواجبة:** تتمثل في النظر ما إذا كان التخطيط والإشراف والفحص والتوثيق لأعمال التدقيق الداخلي، يتم بصورة مناسبة، اذ يجب دراسة مدى وجود أدلة للتدقيق الداخلي وبرامج وأوراق عمل.

### **توقيت عملية الاتصال والتنسيق:**

- عند التخطيط لاستخدام أعمال التدقيق الداخلي، يكون مدقق الحسابات بحاجة لدراسة الخطة الموضوعية لأعمال التدقيق الداخلي للفترة، ومناقشتها في مرحلة مبكرة قدر المستطاع. وعندما تلعب أعمال التدقيق الداخلي دوراً في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي يقوم بها مدقق الحسابات، يكون من المفضل الموافقة مسبقاً على توقيت مثل هذا العمل، ومدى تغطية أعمال التدقيق، ومستويات الأهمية النسبية، والطرق المقترحة لاختيار العينة، وتوثيق العمل الذي يتم أدائه وإجراءات الفحص وإعداد التقارير.

- يكون الاتصال بالتدقيق الداخلي أكثر فعالية عندما تعقد الاجتماعات على فترات مناسبة أثناء فترة التدقيق. ويكون المدقق بحاجة للإحاطة بتقارير التدقيق الداخلي ذات الصلة، ويكون لديه إمكانية للحصول عليها وأن يخطر بأية أمور هامة يكتشفها المراجع الداخلي من شأنها أن تؤثر على عمل المدقق. وبصورة مماثلة، يخطر المدقق عادة المدقق الداخلي بأية أمور هامة يمكن أن تؤثر على التدقيق الداخلي.

### **تقييم عمل التدقيق الداخلي:**

- عندما ينوي المدقق استخدام عمل محدد من أعمال التدقيق الداخلي، ينبغي عليه تقييم أداء إجراءات التدقيق التي تتعلق بهذا العمل للتأكد من ملائمتها لأغراضه.

- يتطلب تقييم العمل المحدد للتدقيق الداخلي دراسة لملاءمة نطاق العمل والبرامج ذات الصلة، وما إذا كان تقييم التدقيق الداخلي لا يزال ملائماً. ويمكن أن يشمل هذا التقييم دراسة:

\* ما إذا كان يتم أداء العمل بواسطة أفراد تلقوا التدريب الفني والمهني الكافي، ولديهم المهارة اللازمة كمدققين داخليين، ويتم الإشراف على عمل المساعدين وفحصه وتوثيقه بصورة ملائمة.

\* ما إذا كان يتم الحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة للتوصل لاستنتاجات معقولة.

\* ما إذا كانت الاستنتاجات التي تم التوصل لها مناسبة للظروف، وأن أية تقارير معدة تتطابق مع نتائج العمل الذي تم أدائه.

\* أن أي استثناءات أو أمور غير عادية اكتشفت بواسطة المدقق الداخلي، قد تم معالجتها بشكل مناسب.

- تعتمد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي يتم أداؤها على الأعمال المحددة للتدقيق الداخلي، على حكم مدقق الحسابات بالنسبة لخطر التحريف الهام والمؤثر في الجزء المعنى، وتقييم التدقيق الداخلي والأعمال المحددة التي تقوم بها. ويمكن أن تشمل مثل تلك الإجراءات فحص البنود التي تم فحصها بالفعل من قبل التدقيق الداخلي، وفحص بنود مماثلة وملاحظة إجراءات التدقيق الداخلي.

- يقوم مدقق الحسابات بتسجيل الاستنتاجات المتعلقة بأعمال التدقيق الداخلي المحددة، التي تم تقييمها وكذلك إجراءات التدقيق التي تم أداؤها على عمل المراجع الداخلي.



يتمثل أحد أهداف عملية التدقيق في جمع أدلة كافية ومناسبة، لتكوين رأي حول البيانات المالية، وتعد الإجراءات التحليلية من أهم الإجراءات والوسائل الفنية لجمع أدلة التدقيق، حيث تعتبر من الأدوات التي يستعين بها مدقق الحسابات في كافة مراحل التدقيق، وذلك لكونها تساعده على فهم نشاط المنشأة وتحديد المخاطر المحتملة، كما تساهم في عملية التنبؤ واكتشاف الأخطاء والتحريفات المحتملة في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية. وتكمن أهداف المدقق عند استخدام الإجراءات التحليلية في:

أ- الحصول على أدلة تدقيق موثوقة وذات علاقة عند الانتفاع من الإجراءات التحليلية الجوهرية.  
ب- وضع وأداء الإجراءات التحليلية قرب نهاية عملية التدقيق، والتي تساعد المدقق في تكوين الاستنتاج الكلي حول ما إذا كانت البيانات المالية متفقة مع فهم المدقق للمنشأة.

وتتناول الورقة البحثية الأطر التالية:

1- تعريف الإجراءات التحليلية.

2- أهداف وتوقيت الإجراءات التحليلية.

3- مدى الاعتماد على الإجراءات التحليلية.

### أولاً: تعريف الإجراءات التحليلية:

عندما ينوي المدقق استخدام عمل محدد من أعمال التدقيق الداخلي، ينبغي عليه تقييم أداء إجراءات التدقيق التي تتعلق بهذا العمل للتأكد من وملاءمتها لأغراضه.

عرف معيار المراجعة الأمريكي رقم (56) الإجراءات التحليلية، بأنها عملية تقييم المعلومات المالية، وذلك للحكم على معقولية العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية.

فيما عرف المعيار الدولي للتدقيق (520) المراجعة التحليلية، بأنها تتضمن مقارنة المعلومات المالية للمنشأة مع مواضيع معينة، منها على سبيل المثال:

- المعلومات المقارنة للسنوات السابقة.

- النتائج المرتقبة كالموازنات والتنبؤات وتوقعات المدقق.

- المعلومات عن الصناعة المشابهة.

### ثانياً: أهداف وتوقيت الإجراءات التحليلية:

يقوم مدقق الحسابات بأداء الإجراءات التحليلية لتحقيق مجموعة من الأغراض وهي:

- 1- فهم نشاط العميل.
  - 2- تقدير قدرة العميل أو المؤسسة على الاستمرار.
  - 3- الإشارة إلى وجود تحريفات أو أخطاء محتملة في القوائم المالية.
  - 4- تخفيض الاختبارات التفصيلية للتدقيق.
- ويمكن أداء الإجراءات التحليلية في مرحلة أو أكثر من المراحل الأساسية التالية:
- الإجراءات التحليلية في تخطيط عملية التدقيق.
  - الإجراءات التحليلية كإجراءات جوهرية.
  - الإجراءات التحليلية التي تساعد في تكوين الاستنتاج الكلي.
- وفيما يلي بيان مراحل أداء الإجراءات التحليلية بشكل تفصيلي:

### مرحلة التخطيط:

على المدقق تطبيق الإجراءات التحليلية في مرحله التخطيط، لمساعدته في فهم الأعمال وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، وقد يشير تطبيق الإجراءات التحليلية على أوجه عملية لم تكن معروفة للمدقق، وستساعده بالتالي في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الأخرى، يتم استخدام المعلومات المالية وغير المالية في الإجراءات التحليلية عند تخطيط عملية التدقيق.

إن تطبيق الإجراءات التحليلية في مرحله التخطيط تساعد في تحقيق الأغراض التالية:

- 1- تحديد التطورات والتغيرات التي حدثت في أعمال ونشاطات المؤسسة التي لم يكن يعلم عنها مدقق الحسابات.
- 2- توفير دلائل عن اتجاهات النشاط التي يجهلها مدقق الحسابات، والتي سوف تساعده في تحديد جوهر التخطيط للوقت والنطاق لإجراءات التدقيق الأخرى.
- 3- زيادة فهم مدقق الحسابات للمؤسسة والتعرف على مناطق الخطر المحتملة، عن طريق دراسة العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة في البيانات والقوائم المالية.
- 4- الحصول على أدلة مؤيدة لصحة أرصدة حسابات معينة أو فئات معينة من المعاملات.
- 5- مساعدة مدقق الحسابات في تخطيط طبيعة ومدى الإجراءات الجوهرية، التي سوف تشمل على استخدام الإجراءات التحليلية.

### مرحلة تنفيذ إجراءات التدقيق:

تهدف الإجراءات التحليلية في مرحلة الاختبارات الجوهرية إلى تزويد المدقق بمستوى مناسب من الثقة في نظام الرقابة الداخلية ونتائج الاختبارات التفصيلية، مما يمكن المدقق من الاقتناع بأن مخاطر التدقيق في أدنى حد لها،



وقد بينت المعايير أنه على المدقق إذا قرر استخدام الإجراءات التحليلية من ضمن الاختبارات الجوهرية أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1- مدى مناسبة الإجراءات التحليلية الجوهرية للتأكدات التي يتم التحقق منها، حيث تطبق الإجراءات التحليلية عادة عندما تكون المعلومات المتاحة للتطبيق ذات حجم كبير، وهناك قابلية للتنبؤ بها عبر الزمن، وحتى يقرر المدقق مناسبة استخدام الإجراءات التحليلية كإجراء جوهري، فإن ذلك يعتمد على عدة عوامل منها:

\* مدى فهم المدقق للدائرة أو المنشأة وللرقابة الداخلية والمادية بها، واحتمالية وجود تحريف مادي في البند ذي العلاقة، حيث أنه كلما زادت المخاطر وضعفت الرقابة وزادت مادية البند، أصبح القيام بهذه الإجراءات بمفردها غير مناسب أو غير كافي.

\* مدى مناسبة الإجراءات التحليلية عندما يتم تنفيذ الاختبارات التفصيلية على نفس التأكيد المحدد (مثلاً: عند تدقيق مدى قابلية الذمم للتحصيل، فإن المدقق قد يطبق الإجراءات التحليلية على أعمار المدينين، بالإضافة للاختبارات التفصيلية على المتحصلات النقدية اللاحقة).

2- مدى مصداقية البيانات المالية التي سيتم الاعتماد عليها في احتساب النسب وتطوير التوقعات عن البيانات المالية.

3- دقة التوقعات الخاصة بتحديد التحريف المادي عند مستوى ثقة مرغوب، ومن أجل تحديد مستوى الدقة في التوقعات، فإن المدقق يأخذ بعين الاعتبار:

- دقة التنبؤ بنتائج الإجراءات التحليلية.

- درجة إمكانية تجزئة المعلومات.

- مدى توفر المعلومات سواء كانت مالية أو غير مالية.

كما يجب أخذ عوامل أخرى بعين الاعتبار عند تصميم وأداء الإجراءات التحليلية كإجراءات جوهرية وهي:

- مدى ملاءمة استخدام إجراءات تحليلية (الحكم المهني للمدقق).

- مدى موثوقية البيانات / سواء كانت داخلية أو خارجية.

- بيان فيما إذا كان التوقع دقيقاً بشكل كافٍ لتحديد خطأ جوهري عند مستوى ثقة (95%).

- مقارنة الكلفة والمنفعة.

- وجود العلاقات الملائمة بين البيانات المالية وغير المالية.

- التأكد من وجود الخبرة السابقة والمهارات المهنية.

## مرحلة المراجعة الشاملة في نهاية التدقيق:

يعد القيام بالإجراءات التحليلية في نهاية التدقيق ضرورياً لمدقق الحسابات، لأن إجراء مثل هذه الاختبارات يساعده في معرفة مدى صدق القوائم المالية وتحديد المشاكل المالية التي تواجه المؤسسة، ووضع نظرة موضوعية نهائية عن القوائم المالية التي تم تدقيقها، حيث يجب على مدقق الحسابات تطبيق الإجراءات التحليلية في نهاية عملية التدقيق، للوصول إلى النتائج العامة عما إذا كانت البيانات المالية ككل متفقة مع معرفة مدقق الحسابات بالمعلومات عن النشاط، وذلك لأن مدقق الحسابات يعتمد على النتائج التي يحصل عليها من خلال استخدام الإجراءات التحليلية لدعم النتائج الأخرى المتكونة لديه أثناء قيامه بعمليات التدقيق، حيث تساعده في الوصول إلى النتيجة العامة لمدى معقولية النتائج المالية.

## ثالثاً: مدى الاعتماد على الإجراءات التحليلية:

- حددت الفقرة (15) من المعيار الدولي رقم (520) عدة عوامل لمدى اعتماد المدقق على نتائج الإجراءات التحليلية:
- أ- الأهمية النسبية للبند المعني.
  - ب- إجراءات التدقيق الأخرى الموجهة لنفس أغراض التدقيق.
  - ج- الدقة التي يمكن التنبؤ بها للنتائج المتوقعة من الإجراءات التحليلية.
  - د- تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة.

## المقدمة:

إنّ رقابة الالتزام هي إحدى الأنشطة الأساسية التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة، والتي يمكن إنجازها بشكل منفصل أو في إطار مهمة رقابة مالية أو رقابة أداء.

## رقابة الالتزام هي:

التقييم المستقل لمدى التزام موضوع معين، بقواعد وقوانين الميزانية والأنظمة والقرارات ذات الصلة والسياسة والقواعد المقررة والشروط المتفق عليها والمبادئ العامة التي تحكم الإدارة المالية السليمة للقطاع العام وسلوك الموظفين الحكوميين.

## هدف وظيفة رقابة الالتزام:

تمكين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، من تقييم مدى التزام أنشطة هيئات القطاع العام بقواعد وقوانين الميزانية، والأنظمة والقرارات ذات الصلة والسياسة والقواعد المقررة، والشروط المتفق عليها، والمبادئ العامة التي تحكم الإدارة المالية السليمة للقطاع العام، وسلوك الموظفين الحكوميين التي تحكمها. وينطوي ذلك على إعداد التقارير عن مدى التزام الهيئة الخاضعة للرقابة بالمعايير الموضوعية. مما يعني أن الهدف هو التأكد من التزام الجهات الخاضعة للرقابة بالأنظمة المعمول بها في المرجعية الحكومية لتلك الأجهزة.

## مخاطر الرقابة:

تتبع مخاطر الرقابة من كون التقرير الرقابي، وتحديد استنتاج المدقق أو رأيه، قد يكون غير ملائم لظروف الرقابة، كما أنّ مراعاة مخاطر الرقابة ضرورية في مهمات التصديق والتقارير المباشرة على حد سواء. يجب على المدققين مراعاة مخاطر الرقابة طوال عملية الرقابة، بحيث يتم التعامل مع مخاطر الرقابة أو خفضها إلى مستوى مقبول. كما يجب على المدقق أن يراعي ثلاثة أبعاد مختلفة لمخاطر الرقابة، والمتمثلة في المخاطر المتأصلة ومخاطر الضبط ومخاطر الاكتشاف فيما يتعلق بموضوع الرقابة وصيغة إعداد التقرير.

## تقييم المخاطر:

يجب على المدققين إجراء تقييم للمخاطر، لتحديد مخاطر عدم الالتزام في ضوء معايير الرقابة ونطاقها وسمات الهيئة الخاضعة للرقابة، ولتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الرقابة التي يجب تنفيذها. وعلى المدقق أيضاً النظر في المخاطر المتمثلة في عدم التزام موضوع الرقابة بالمعايير، وقد ينشأ عدم الالتزام عن الاحتيال أو الخطأ أو الطبيعة المتأصلة للموضوع أو ظروف الرقابة. ويجب مراعاة تحديد مخاطر عدم الالتزام وتأثيرها المحتمل على إجراءات الرقابة طوال عملية الرقابة، وكجزء من تقييم المخاطر على المدقق تقييم أية حالات معروفة من عدم الالتزام لتحديد ما إذا كانت مهمة نسبياً.

## مخاطر الاحتيال:

يجب على المدققين مراعاة مخاطر الاحتيال إذا اكتشف المدقق حالات من عدم الالتزام قد تدل على الاحتيال، فعليه بذل العناية المهنية الواجبة وتوخي الحذر كي لا يعيق أية إجراءات قانونية أو تحقيقات مستقبلية. ويتعلق الاحتيال في رقابة الالتزام بصورة رئيسية بإساءة استغلال السلطة العامة، كما يتعلق بإعداد التقارير الاحتيالية عن مسائل الالتزام، وقد تشكل حالات عدم الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها إساءة استخدام متعمدة للسلطة العامة، لتحقيق منافع غير سليمة، وتشمل ممارسة السلطة العامة القرارات والامتناع عن القرارات والأعمال التحضيرية والاستشارة والتعامل مع المعلومات والأعمال الأخرى في الخدمة العامة. والمنافع غير السليمة هي ميزات ذات طبيعة غير اقتصادية أو اقتصادية يتم تحقيقها بالعمل المتعمد لفرد أو أكثر في الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة أو الموظفين أو طرف ثالث. ورغم أن اكتشاف الاحتيال ليس الهدف الرئيسي لرقابة الالتزام، فإنه وعلى المدققين تضمين عوامل مخاطر الاحتيال في تقييمهم للمخاطر، وأن يتنبهوا للمؤشرات على الاحتيال عند أدائها لعملهم.





الأستاذ/ سني اسماعيل  
قاض بمجلس المحاسبة الجزائري

## "إشراك المواطنين في الرقابة: الواقع والتحديات"



اشراك المواطنين في الرقابة واقع وتحديات



تعتبر المساهمة المجتمعية في المساءلة من بين أهم الآليات التي لها تأثير كبير في تحسين والرفع من مستويات الحوكمة في البلدان كما لها تأثير مباشر على نوعية الخدمات العمومية، لهذا نجد بأن العديد من الدول التي تتسم بالديمقراطية تشجع أفراد المجتمع وتحثهم على المساهمة والمشاركة في تقييم ومساءلة القطاع العام، وزاد هذا التوجه في الانتشار مع التطور التكنولوجي.

ساهم التطور التكنولوجي في العالم بإحداث قفزة كبيرة في وسائل الاتصال، بحيث زاد تدفق المعلومات بشكل كبير، وأصبحت الحكومات ملزمة بالانفتاح ونشر المعلومات والبيانات المالية على شبكات الإنترنت، والتي جذبت العديد من أفراد المجتمع المدني لاسيما المتخصصين منهم؛ الخبراء والمدققين والمحاسبين؛ وأصبح بإمكانهم تفحص هاته البيانات وتدقيقها، كما استغلت العديد من أجهزة الرقابة الخبرة المجتمعية في الرقابة من خلال تطوير قنوات الاتصال للاستفادة منهم ومشاركتهم في حوكمة القطاع العام؛ وأصبح يطلق عليهم مصطلح المدققين المساندين<sup>1</sup>. شملت هاته المشاركة جميع مراحل الرقابة وهناك بعض الاجهزة وضعت شروط وقوانين لهذه الممارسة الجديدة، وفي هذه الورقة البحثية سنحاول عرض بعض التجارب الناجحة في مجال مشاركة المواطنين في الرقابة وأثارها الإيجابية.

### 1- تطور فكرة مساهمة المجتمع في الرقابة:

إن فكرة رقابة المواطنين على المال العام ليست حديثة النشأة بحيث ارتبط ظهورها إلى نشأة المالية العامة في حد ذاتها وتطورت مع تطور المبادئ التي تحكم الاموال العامة ومن أبرز هذه التطورات ظهور المبادئ التالية<sup>2</sup> :  
✓ الأخذ بمبدأ الاعتماد المسبق لتقديرات النفقات من السلطة التشريعية وتطور هذا المبدأ أدى إلى ظهور الميزانية العامة.

✓ إلزام الحكومة بأن تقدم للسلطة التشريعية بعد انتهاء السنة المالية، بيان الحسابات الختامي عن الميزانية.  
✓ إنشاء لجان للحسابات العامة في المجالس التشريعية تتولى فحص الحساب الختامي وتقدم تقاريرها إلى تلك المجالس قبل مناقشتها لهذا الحساب.

كانت إنجلترا أول من عمل بالمبادئ الثلاثة السابقة ثم تبعتها معظم الدول إلى الأخذ بها، وتطلب العمل بها وقت طويل وذلك لاختلاف الأنظمة السياسية في الدول وتطور الأنظمة المالية فيها.

ومع التطورات التي طرأت على مجالات تدخل الدولة وانعكاسات ذلك على المالية العامة، أصبحت إشكالية الحفاظ على المال العام تطرح نفسها أمام الحكومات مما ألزمها تطوير منظومتها الرقابية بشكل يمكنها من حماية المال العام، كما أخذت الرقابة في هاته الأخيرة عدة أشكال و لم تكتف البرلمانات في معظم أنحاء العالم بالرقابة التي تقوم بها الحكومات على المال العام فاتجهت إلى تكليف أجهزة متخصصة تنوب عنها، مهمتها الأساسية الرقابة على المال العام، وتطورت هاته الأجهزة وتطورت معها أساليب الرقابة التي تمارسها، وأصبح يطلق على هذا النوع من الرقابة فيما بعد اسم " أجهزة الرقابة المالية العليا".

وتعرفها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الإننتوساي) بأنها " إجراءات يتم من خلالها التأكد من سلامة تنفيذ التوجيهات التي تضمن الحفاظ على الأموال العامة وحسن إدارتها، تقوم بها أجهزة متخصصة تمارس مهامها الرقابية باستقلالية تامة عن السلطة التنفيذية" كما نجد أن المادة (02) من النظام الأساسي للإننتوساي، تعرف الجهاز الاعلى للرقابة بأنه:

" كل جهاز أياً كانت تسميته وطريقة تأليفه وتنظيمه الذي يمارس بمقتضى القانون الرقابة العليا للمالية العمومية للدولة" <sup>3</sup>.

إن تطور حجم الانفاق العام وإشكالية النهوض بالتنمية و محاربة الفساد و العمل من أجل المصلحة العامة فرض على الاجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة مسؤولية كبيرة وذلك لإثبات اهميتها المستمرة للمواطنين و البرلمان وغيرهما من أصحاب المصلحة، ويجب على هاته الأجهزة أن تؤكد على أهميتها بحسب معايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية، من خلال الاستجابة بشكل مناسب للتحديات التي يواجهها المواطنون وتوقعات مختلف اصحاب المصلحة و المخاطر الناشئة والبيئات المتغيرة، لذلك فمن المهم أن تقيم الأجهزة العليا للرقابة شراكة فعالة مع المواطنين وأصحاب المصلحة لتبين دورها في تحسين استغلال المال العام و حمايته، والذي من شأنه أن يمنحها مصدرا موثوقا للمعلومات بما يساعد في قيام المساءلة <sup>4</sup>.

## 2- معوقات مشاركة المواطنين في الرقابة:

في العقد الماضي كانت البرلمانات والمجالس المنتخبة هي المهتم الرئيسي بعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. واعتادت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن يكون لها تفاعل محدود مع غير أصحاب المصلحة الآخرين. ومع التطورات التكنولوجية في العالم، بدأت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعميق مشاركتها مع المواطنين لزيادة فعاليتها في الرقابة على المال العام وتحسين مستويات الحوكمة في القطاع العام.

وانتشرت نماذج مختلفة لإشراك المواطنين لزيادة فعالية عملية التدقيق وتأثير عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. واجهت هاته الفكرة العديد من الانتقادات لاسيما من داخل الاجهزة العليا للرقابة المالية<sup>5</sup>.  
نذكر البعض من هاته الانتقادات فيما يلي:

✓ يرى العديد من المهتمين أن إشراك المواطنين في جميع مراحل عملية التدقيق محفوف بالمخاطر ويمكن ان يؤثر بالسلب على أجهزة الرقابة المالية وعلى نتائجها.

✓ غياب الإطار قانوني للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الذي يسمح بالتعاون بطريقة هادفة وموجهة نحو النتائج.

✓ صعوبة إيجاد اليات تمكن الأجهزة العليا للرقابة والمواطنين من التفاعل والعمل المشترك لتحسين عملية الرقابة.

### **3- متطلبات مشاركة المواطنين في الرقابة:**

إن مشاركة المواطنين في الرقابة هي عملية حساسة وتتطلب عناية كافية واتصال وتفاعل ثنائي بحيث يتم من خلاله دمج الاهتمامات والاحتياجات والقيم العامة في عملية صنع القرار في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ولنجاح هاته العملية يجب توفر بعض العناصر المهمة مثل:

✓ وضع آلية للتفاعل بين الأجهزة العليا للرقابة والمواطنين الراغبين في المشاركة، وتتجاوز هذه الطريقة توفير المعلومات حول نتائج الرقابة والتوصيات للجمهور.

✓ وضع استراتيجية واضحة ومنظمة ومحددة جيداً لإشراك الجمهور .

✓ العمل على تبيان أهمية وفعالية تأثير مساهمة مشاركة المواطنين على القرارات التي تتخذها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

✓ الاحتفاظ بسلطة القرار بحيث عندما يشارك الجمهور في الرقابة، يحتفظ الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بسلطة اتخاذ القرار النهائي.

✓ وضع الإطار القانوني والتنظيمي لعملية المشاركة.

كما يتطلب التنفيذ الفعال لمشاركة المواطنين في الرقابة التعرف على المناهج والأساليب المختلفة لتعزيز جودة المشاركة وتقوية صوت المواطنين المطالبين باستجابة أكبر من المسؤولين العموميين ومقدمي الخدمات. كما أنه وبناءً على مفهوم المساءلة الاجتماعية يمكن إدخال بعض الأدوات والتقنيات الاتصال الحديثة في عملية الرقابة للحصول على مشاركة من الجمهور.

#### 4- مراحل مشاركة المواطنين في الرقابة:

تمر عملية الرقابة والتقييم التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة المالية بأربعة مراحل أساسية بداية من مرحلة إعداد البرنامج السنوي للرقابة ثم مرحلة تنفيذه، ثم تأتي عملية إعداد التقارير ونشرها لتليها في الاخير مرحلة متابعة التوصيات، ولكل مرحلة من هاته المراحل خصوصية وأهمية في عمل الجهاز الرقابي، ويمكن للأجهزة الرقابية أن تشارك المواطنين في جميع المراحل السابق.

#### 5- تجربة الجهاز الكولومبي في مشاركة المواطنين في الرقابة:

يساهم الجهاز الاعلى الرقابي الكولومبي في محاربة الفساد في الإدارات العامة بموجب الصلاحيات الممنوحة له، ويمكن للمواطنين المساهمة في الرقابة بموجب الدستور الذي يحدد أطر التعاون بين المواطنين والجهاز الرقابي، ويستمد هذا الإجراء من كون الجهاز يقوم بالرقابة باسم الشعب، بموجب صلاحيات دستورية واسعة في مجال الرقابة على المال العام، كما يدعم البرلمان الكولومبي الجهاز الاعلى للرقابة في جميع الجهود التي يقوم بها في مجال مكافحة الفساد.

في سنة 2011 اجتاحت كولومبيا امطار غزيرة، تطلب الأمر تدخل الدولة من خلال تقديم مساعدات استعجاليه لاحتواء أثار الكارثة، بعدها قام الجهاز الاعلى للرقابة بالقيام بعملية متابعة وفحص إدارة الأموال والوسائل المخصصة العاجلة<sup>6</sup>.

كانت أضرار الكارثة كبيرة أكثر من 452 قتيل و555 مجروح و83 مفقود وتضرر البنى التحتية بشكل كبير في عدد كبير من البلديات، خصصت الدولة 4500 مليون دولار كولومبي) أي ما يعادل 2 500 دولار أمريكي) إعادة الاعمار. وعليه قام فريق الرقابة بالجهاز بزيارة 32 بلدية و22 مقاطعة وتم اعداد 20 تقرير عاجل، مع استلام 515 شكوى، كما تم تسجيل تقديم كم هائل من المساعدات من المواطنين، في خضم انشاء لجان رقابة من المواطنين على مستوى 21 مقاطعة متضررة، وحضور المواطنين في 78 بلدية كمراقبي.

كانت نتائج الرقابة المشترك إيجابية، فقد تم تسجيل العديد من المخالفات تتعلق بتضخيم الأسعار المتعلقة بالمنتجات الاستهلاكية والأدوية وتم استرجاع ما قيمته 5.897,2 مليون دولار كولومبي من مقاطعة بوليفار ومبلغ 2.460,8 مليون دولار كولومبي من مقاطعة سوكر و2.000 مليون دولار كولومبي من مقاطعة شوكو ومبلغ 2.576,5 مليون دولار كولومبي من مقاطعة قرطبة<sup>7</sup>.

تعد تجربة كولومبيا جيدة لكنها لم تكن مفصلية للاستفادة منها، لذلك تطرقنا إلى تجربة الصين وجورجيا كونهما تحتويان عل تفاصيل مهمة حول كيفية اشراك المواطنين في المسار الرقابي والشروط الواجب توفرها والآليات.



## 6- تجربة الجهاز الصيني في اشراك المواطنين في الرقابة:

يعد الجهاز الأعلى للرقابة في الصين كباقي الأجهزة الرقابية في العالم مسؤولاً في غالب الأحيان على تقييم استخدام الأموال العامة، والتي تتكيف مع الثروات والخدمات العامة، كما أن المواطنين يوجهون اهتماماتهم حول الاستخدام الجيد للأموال العامة بصفتهم كمستهلكين للخدمات العامة، وذلك انطلاقاً من متابعتهم لمسار ونتائج التدقيقات التي يقوم بها الجهاز الرقابي، وبحسب القائمين على الجهاز يمكن إشراك المواطنين في الأنشطة الرقابية إذا كان عدد المدققين غير كاف للقيام بالرقابة كون أن هاته العملية تزيد من فعالية الأنشطة الحكومية و وترفع من مستويات الحوكمة<sup>8</sup>.

### 6-1 طرق إشراك المواطنين في الرقابة:

يشارك المواطنون في مراحل عديدة من العمليات الرقابية من خلال العديد من الطرق، من أجل زيادة فعالية الرقابة على النشاط الحكومي يمكن حصرها فيما يلي:

#### ✓ في مرحلة اختيار مهمات الرقابة:

يستطيع المواطنون تقديم مقترحاتهم المتعلقة بالرقابة، وعلى الجهاز الأخذ بعين الاعتبار هذه المقترحات ومطالب المواطنين، وأخذها كأولويات من حيث تحديدها كمعايير وطنية بجمهورية الصين الشعبية، كما يجب على الجهاز: -إعلام المواطنين بالمخطط السنوي المتعلق بالرقابة.

-التماس آراء المواطنين المتعلقة بإنجاز الرقابة، بواسطة الموقع الرسمي للجهاز.

-وضع نظام لتوظيف المراقبين المؤقتين (مراقب مختص بتقوية جزئي يعمل في قطاعات أخرى ويمارس تحت الطلب عمل التدقيق وبشروط خاصة).

-سبر آراء المواطنين من أجل إعداد الخطة الرقابة السنوية.

-طلب آراء واقتراحات البرلمان والإجابة من المجلس الاستشاري حول الموضوع.

#### ✓ بعد الانتهاء من مرحلة الرقابة:

-يجب على الجهاز الكشف على جميع المخالفات المتعلقة بالفساد والاختلاس والاحتيال وجميع الأخطار على الأموال العامة.

-إعادة إجراء استقصاء حول الحالات السابقة من أجل كشف أسباب الضعف في الإدارة من أجل إيجاد الحلول.

-وضع صندوق خاص بالشكاوى على مستوى الجهاز الرقابي.

-استعمال البريد الإلكتروني لاستلام الشكاوي.

-خط هاتف لاستلام الشكاوي.

- إجراء استقصاء من الأشخاص المعنيين.

- إعلام المواطنين بواسطة وسائل الإعلام حول المسائل الرقابية.

- استخدام وسائل الإعلام كمصدر لإجراء العمليات الرقابية.

✓ عند مرحلة كتابة التقارير:

- يجب على الجهاز الرقابي إعلام المواطنين بنتائج الرقابة وتقديم الشكر لهم على مساعدتهم على وعلى التوصيات

والاقتراحات التي تقدموا بها:

-إعلام المجتمع بنتائج الرقابة.

-تحرير تقرير الرقابة بصورة واضحة للمجتمع من خلال وسائل الاعلام.

-الإجابة على الشكوك التي تنتاب المواطنين أو وسائل الإعلام.

-الاتصال بالمراقبين المساعدين من المواطنين.

-الإجابة على آراء واقتراحات اعضاء البرلمان والمجلس الاستشاري.

## 6-2- الشروط الضرورية والمتطلبات الادارية لإشراك المواطنين بالمسار الرقابي:

وضعت الصين مجموعة من الشروط والمتطلبات الواجب توفرها من أجل إشراك المواطنين في المسار الرقابي

والمتمثلة في النقاط التالية:

-وضع شروط بالقانون متعلقة بضمانة مشاركة المواطنين.

-وضع ضوابط متعلقة باحترام معايير الرقابة والمعايير المهنة.

-إنشاء قنوات متعددة ومختلفة لتحقيق الاتصال الفعال.

-إصدار توجيهات عملية للأخذ بعين الاعتبار آراء وتوصيات المواطنين.

-نشر المعلومات حول النشاطات الرقابية ونتائجها.

-تحفيز ونشر الوعي لدى المراقبين حول إشراك المواطنين.

-تحسين مهارات التواصل لدى المراقبين لربط علاقات مع المواطنين.

## 7- تجربة جورجيا في إشراك المواطنين في الرقابة المالية:

قامت جورجيا لمواجهة الفساد وضعف الأداء الإداري وتدني مستويات الشفافية والمساءلة باستحداث برنامج

بعنوان "زيادة مشاركة المواطنين في الإشراف على المالية العامة"<sup>9</sup>، والذي تمّ الشروع في تنفيذه بحلول سنة 2016،

وذلك بهدف تحسين الشفافية والمساءلة من خلال مشاركة المواطنين في عملية التدقيق العام التي من شأنها أن

تعزز الاستعمال الفعال والاقتصادي لموارد الميزانية، كما تساهم في تعزيز ثقة المواطنين في الجهاز الأعلى للرقابة

المالية.

## 7-1- أهم الفاعلين وآليات المشاركة:

من خلال هذا البرنامج يقوم الجهاز الأعلى للرقابة المالية بالتعاون مع المجتمع المدني بتوفير آليات لمشاركة المواطنين في عملية رقابة تسيير المالية العامة في جميع مراحلها، بحيث تمّ وضع إستراتيجية بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني. وبالنظر إلى أفضل الممارسات من مختلف البلدان، وفرت هاته الاستراتيجية آليات لضمان المشاركة البناءة للمواطنين طوال دورة الرقابة، بما في ذلك مرحلة متابعة تنفيذ التوصيات من خلال وضع منصة على شبكة الإنترنت، يتلقى من خلالها المواطنون معلومات شاملة عن ميزانية الدولة، وإدارة المالية العامة، ونتائج الرقابة، والتوصيات المقدمة وحالة تنفيذها.

كما تمّ تطبيق طرق تصور مختلفة لجعل المعلومات سهلة الإدراك، تمكن المواطنين من تقديم مقترحات حول الاستطلاعات للمهنيين حول تحسين الثغرات المحددة من أجل تحليلها وأخذها في الاعتبار. أدت مشاركة المواطنين في عملية التدقيق العام إلى زيادة الوعي العام بعمليات الموازنة وشفافية إدارة الموارد العامة، كما ساهمت في تحسين المعلومات الكاملة حول جودة إشراف المواطنين على عمليات الحوكمة.

## 7-2- وضع منصة على شبكة الإنترنت [:/https://budgetmonitor.ge](https://budgetmonitor.ge):

التزم الجهاز الأعلى للرقابة بإنشاء منصة على شبكة الإنترنت "budgetmonitor.ge" قدم من خلالها جميع الوثائق الرسمية والمعلومات المحدثة حول جميع الميزانيات بما فيها ميزانيات الولايات والبلديات بطريقة يسهل فهمها. كما قام بنشر جميع نتائج الرقابة التي قام بها بشكل مبسط مكن المواطنين من تحديد مجالات الميزانية ذات الأولوية ليتم رقباتها من قبل الجهاز الأعلى للرقابة والمواطنين للإبلاغ عن حالات الفساد بشكل سري أو مجهول. تمّ تنفيذ المشاركة بالكامل اعتبارًا من سبتمبر 2017، وذلك بتشكيل مجموعات عمل بمشاركة منظمات المجتمع المدني، وعليه أطلقت المنصة في مارس 2017 يعرض من خلالها صفحات فرعية مختلفة متعلقة بميزانية البلديات والولايات وصفحة للمواطن وصفحة للمراجعة.

كما نظم الجهاز الأعلى للرقابة اجتماعات عديدة مع مجموعات مستهدفة مختلفة لزيادة الوعي بالبوابة، بما في ذلك اجتماعات مع مختلف اللجان والموظفين البرلمانيين وممثلي وسائل الإعلام والطلاب وغيرهم. وبمساعدة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، جمع الجهاز الأعلى للرقابة تعليقات من مستخدمي المنصة حول نقاط الضعف والتحسينات المحتملة على البوابة. كم استأجر هذا الأخير أيضًا مستشارًا خارجيًا لتحليل المنصة وتطوير استراتيجية توعية لزيادة الترويج لهذا المورد.

## 8- بالنسبة للبلدان العربية في اشراك المواطنين في الرقابة:

تؤكد العديد من التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي على أن هناك تحسن كبير في مستويات الحوكمة في بعض البلدان العربية مثل: تونس والكويت وترجع هاته النتائج إلى الاصلاحات التي باشرتها هاته الدول في مجال الشفافية المساءلة ومحاربة الفساد وكان للمواطنين دور كبير في نجاح هاته الاصلاحات، لكنها تبقى بعيدة نوعا ما على افضل الممارسات في جانب اشراك اجهزة الرقابة المالية للمواطنين في الرقابة فهي تقتصر على تلقي الشكاوى عن طريق البريد الالكتروني او الرسائل المكتوبة ولا توجد لها استراتيجية واضحة لإشراك المواطنين<sup>11</sup>.

## 9-الخلاصة:

ليكون الجهاز الأعلى للرقابة عند حسن ظن المواطنين ويكون له تأثير إيجابي على حياة المواطنين يجب عليه أن تتشاطر نشاطاته مع المواطنين والإعلام وكل أصحاب المصلحة، كما أنه ومن خلال عرض التجارب السابقة يمكن القول بأن عملية إشراك المواطنين في عمل الجهاز لها أثر إيجابي على نتائج الرقابة. وللتقليل من بعض المخاطر المحتملة تتطلب هاته العملية وضع بعض الشروط تتعلق أساسا بوضع الأطر القانونية والتنظيمية وآليات تدخل المواطنين، كما يجب أن يحتفظ الجهاز بحرية القرار ويمكن له أن يستغل التطور التكنولوجي لزيادة فعالية هاته المشاركة مثل تجربة جورجيا.

## 10- التوصيات:

✓ يجب على الأجهزة العليا للرقابة في البلدان العربية العمل بهاته التجربة ووضع الأطر القانونية التي تنظمها حتى ولو كان في إطار محدد في البداية الأمر، بحيث يمكن أن تقتصر العملية في البداية على فئات محددة من المجتمع (الإطارات ذات الخبرة من المتقاعدين من الجهاز أو من الوزارات الأخرى، الخبراء في المجالات المختلفة، الجمعيات المهتمة بالشفافية والمساءلة).

✓ يجب أن يضمن الجهاز الأعلى للرقابة عدم الوقوع في مخاطر التأثيرات السياسية والحزبية والمخاطر التقنية وتسريب المعلومات المهمة.

✓ يجب أن يلتزم المواطنون المشاركون في عمليات الرقابة بأخلاقيات مهنة التدقيق والمعايير المهنية المعتمدة من طرف الجهاز الأعلى للرقابة.

✓ يجب الإشراف التام والجيد على العملية من البداية إلى النهاية من طرف الجهاز الأعلى للرقابة وأن يتمسك بسلطة اتخاذ القرار في قبول ورفض النتائج أو تعديلها.

✓ يجب التقييم المستمر للنتائج المحققة من العملية وتصحيح المسارات.



- <sup>-1</sup> يانسن رويل، فن التدقيق، بتقويض من محكمة التدقيق الهولندية، ترجمة غيداء القاضي، لاهاي 2016، ص 6.
- <sup>-2</sup> طارق الساطي، الرقابة المالية العليا، بحث غير منشور، كلية الاقتصاد والتجارة، دمشق، 1981، ص 17.
- <sup>-3</sup> المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) 50 سنة 1953 - 2003، الولايات المتحدة الأمريكية، 2004، ص 106.
- <sup>-4</sup> المعيار ISSAI 12 المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الانتوساي.
- <sup>-5</sup> دليل البنك الدولي حول: ممارسات إشراك المواطنين من قبل أجهزة الرقابة العليا: الأدوات والأساليب، على الرابط:  
<https://www.e-participatoryaudit.org/module-02/index.php>
- <sup>-6</sup> التعاون بين الجهاز الرقابي والمواطنين في محاربة الفساد في كولومبيا، الندوة 21 لهيئة الامم المتحدة والانتوساي، 13-15 فيينا النمسا.
- <sup>-7</sup> الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتعزيز المساءلة الحكومية، الندوة 21 للأمم المتحدة والانتوساي، المرفق على الرابط:  
[https://www.intosai.org/fileadmin/downloads/news\\_centre/un\\_int\\_symp/ar/AR\\_21\\_Annex\\_Symp\\_Seminarbericht.pdf](https://www.intosai.org/fileadmin/downloads/news_centre/un_int_symp/ar/AR_21_Annex_Symp_Seminarbericht.pdf)
- <sup>-8</sup> الطرق والشروط الأساسية لإشراك المواطنين في العمل الرقابي، الندوة 21 لهيئة الأمم المتحدة والانتوساي، 13-15 فيينا النمسا.
- <sup>-9</sup> زيادة مشاركة المواطنين في الإشراف على المالية العامة (التدقيق العام) (GE0055) تجربة جورجيا، على الرابط:  
<https://www.opengovpartnership.org/fr/members/georgia/commitments/GE0055/>
- <sup>-10</sup> زيادة مشاركة المواطنين في الإشراف على المالية العامة (التدقيق العام) (GE0055)، تجربة جورجيا، على الرابط:  
<https://www.opengovpartnership.org/fr/members/georgia/commitments/GE0055/>
- <sup>-11</sup> برنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2019، على الرابط:  
<https://www.oecd.org/mena/governance/MENA-Brochure-Arabic-2019.pdf>
- إصلاح القطاع العام من أجل حوكمة أفضل، على الرابط: <https://www.cef.imf.org/content/cef/ar/EventsArabic/symposia-arabic/symposium-on-public-sector-reforms-for-better-governance.html>

#### إشراك المواطنين في الرقابة واقع وتحديات



### خطة عمل المنظمة لعام 2020:

بعد أن اعتمد المجلس التنفيذي في اجتماعه الحادي والستين المنعقد عن بعد، خلال نهاية شهر نوفمبر وبداية ديسمبر من العام 2020، خطة عمل المنظمة لعام 2020، أوصى بشكر الأجهزة التي سبق أن عبّرت عن رغبتها في استضافة اللقاءات العلمية والتدريبية، التي تضمنتها هذه الخطة، وذلك لموافقته على تحويل لقاءاتها إلى لقاءات عن بعد باعتماد تقنيات التّعلم الإلكتروني، على أن يتمّ الانتهاء من عقد هذه اللقاءات مع نهاية الربع الأول من عام 2021، وقد قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع الأجهزة المستضيفة لهذه اللقاءات العلمية والتدريبية، حيث تم تنفيذ هذه اللقاءات عن بعد باستعمال منصة اللقاء المرئي (Blackboard Collaborate)، ومنصة التّعلم الإلكتروني للمنظمة، فتم استكمال اللقاءات التدريبية والعلمية المبرمجة لعام 2020، والتي لم تتمكن المنظمة من تنفيذها خلال السنة المنصرمة بسبب جائحة كوفيد-19، في الآجال المحددة وهي كالتالي:

#### 1- اللقاء العلمي حول "البيانات الضخمة (BIG DATA) وتأثيرها على التقارير":

تم تنفيذه عن بعد من قبل ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان، بالتعاون مع الأمانة العامة خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 2021/01/22. وقد شارك في اللقاء 25 مشاركاً ينتمون إلى 14 جهازاً رقابياً. وحضر اللقاء خبراء من منظمة الأفروساي للأجهزة الناطقة بالإنجليزية ومن الأجهزة العليا للرقابة في كل من النرويج والهند وأعضاء من فريق عمل الانتوساي للرقابة على تقنية المعلومات. وأفضى اللقاء إلى عدد من التوصيات تم عرضها على لجنة تنمية القدرات، وبعد دراستها تم عرضها على أنظار المجلس التنفيذي للمنظمة الذي صادق عليها.

#### 2- اللقاء التدريبي "مؤشرات ومعايير الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من منظور بيئي":

تم تنفيذه عن بعد من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، بالتعاون مع الأمانة العامة خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 2021/03/25. وشارك في هذا اللقاء 27 متدرباً من 16 جهازاً رقابياً، وتقدم المشاركون في اللقاء بجملة من التوصيات تم عرضها على لجنة تنمية القدرات لدراستها، وأخذت ما رآته مناسباً في شأنها ورفعتها إلى المجلس التنفيذي للمنظمة الذي صادق عليها.

#### 3- اللقاء التدريبي "تطبيق معايير رقابة الالتزام في مجال الرقابة على المشتريات الحكومية":

تم تنفيذه عن بعد من قبل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، بالتعاون مع الأمانة العامة خلال الفترة الممتدة من 29 إلى 2021/03/31. وشارك في اللقاء 32 متدرباً ينتمون لـ 17 جهازاً رقابياً. وأفضى هذا اللقاء إلى توصيات تم عرضها على لجنة تنمية القدرات للمنظمة في اجتماعها الثامن عشر، والتي قامت بدورها بدراستها ورفعها للمجلس التنفيذي الذي صادق عليها.

## ورشات تدريب ومهمات رقابة تعاونية بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي:

### 1- مبادرة "الشفافية والمحاسبة والشمولية في استخدام التمويلات الطارئة المخصصة لجائحة

كوفيد-19":



قامت الأمانة العامة بمخاطبة أجهزة الرقابة العربية للمشاركة في الندوة التي نظمتها بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي، عبر الاتصال المرئي يوم 2021/01/19، حول "حوار قادة الأجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصلحة الرئيسيين" وقد انضمت إلى هذه المبادرة 7 أجهزة رقابية، وتم الانطلاق في مرحلة التدريب بعد الندوة، ومن المنتظر الشروع في العملية الرقابية خلال شهر يوليو من العام 2021.

### 2- مهمة الرقابة التعاونية حول "تقييم وجمع الإيرادات في مجال الصناعات الاستخراجية":

المجلس التنفيذي على مقترح لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة، بتنفيذ مهمة رقابة تعاونية حول الصناعات الاستخراجية ضمن برنامج عمل المنظمة للفترة 2020-2022، تولت الأمانة العامة إعداد خطة عمل تتمثل في تنفيذ ورشة عمل حول الصناعات الاستخراجية، تليها مهمة رقابة تعاونية حول تقييم وتحصيل الإيرادات في الصناعات الاستخراجية، وقد تم استمزاغ آراء الأجهزة الأعضاء حول الرغبة في المشاركة في هذا البرنامج، فتلقت الموافقة من 12 جهازا للمشاركة في ورشة العمل سالف الذكر، والتي تم تنظيمها في شهر يونيو 2021، وشارك فيها 34 متدربا. وقد وصلت الأجهزة الرقابية في كل من العراق والكويت والسودان وليبيا تنفيذ مهمة الرقابة التعاونية، كما تم اختيار ديوان المحاسبة الليبي للاضطلاع بمهمة التنسيق لهذه المهمة.

### اجتماعات هيكل المنظمة:

#### 1- الاجتماع الرابع الاستثنائي والاجتماع الخامس للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة:

عقدت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة بدعوة من رئيسها اجتماعها الرابع الاستثنائي عن بعد يوم 28 يناير 2021، لدراسة الدعوة الموجهة للمنظمة العربية للمشاركة في المنتدى العربي حول أهداف التنمية المستدامة لعام 2021، الذي تنظمه سنويا لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). كما عقدت اجتماعها الخامس عن بعد يومي 17 و18 مايو 2021.

#### 2- الاجتماع السابع عشر للجنة المعايير المهنية والرقابية:

بدعوة من معالي الأمين العام للمنظمة، عقدت لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية اجتماعها السابع عشر عن بعد يومي 19 و20 مايو 2021، بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء باللجنة وممثلي الأمانة العامة. وقد تمت مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال واتخذت اللجنة التوصيات اللازمة بشأنها، والتي عرضت لاحقا على اجتماع المجلس التنفيذي الثاني والستين.

#### 3- الاجتماع الثامن عشر للجنة تنمية القدرات المؤسسية:

عقدت لجنة تنمية القدرات المؤسسية اجتماعها الثامن عشر عن بعد، يومي 24 و25/05/2021، بناء على دعوة موجهة من الأمانة العامة للمنظمة، وذلك بحضور أعضاء اللجنة وممثلي الأمانة العامة، بالإضافة إلى مدير البرامج بمبادرة تنمية الإنتوساي. وقد قامت اللجنة بدراسة البنود المدرجة على جدول أعمالها وانتهت إلى جملة من التوصيات، التي ضمنتها في تقريرها الذي تم عرضه على المجلس التنفيذي خلال اجتماعه الثاني والستين.

#### 4- الاجتماع الثالث عشر للجنة المخطط الاستراتيجي:

بناء على دعوة معالي الأمين العام عقدت لجنة المخطط الإستراتيجي للمنظمة اجتماعها الثالث عشر يوم 7 يونيو 2020 عن بعد، بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء ومقرر اللجنة وممثلي الأمانة العامة. وقد تولت اللجنة دراسة ما جاء على بنود جدول أعمالها فقامت باستعراض التوصيات الواردة في تقرير لجنة متابعة تنفيذ المخطط الاستراتيجي في اجتماعها الرابع المنعقد خلال شهر نوفمبر 2020، ودراسة إجراءات هيكل المنظمة بخصوصها، كما نظرت في نتائج تنفيذ خطط هذه الهياكل للعام 2020، وقامت بدراسة الخطط التشغيلية للعام 2021، بالإضافة إلى النظر في نتائج أعمال الفريق المكلف بإعداد المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028.



## 5- الاجتماع الخامس للجنة متابعة الخطة الاستراتيجية:

تنفيذا لما جاء في النقطة السابعة من القرار رقم 2020/301 م.ت (61)، قامت الأمانة العامة بالدعوة لعقد اجتماع لجنة متابعة الخطة الاستراتيجية، الذي عقد عن بعد يوم 2021/06/22، برئاسة ممثل رئيس المجلس التنفيذي ورؤساء لجنة المخطط الاستراتيجي واللجان الرئيسية للمنظمة، لمتابعة ملاحظات لجنة المخطط حول إنجازات اللجان خلال العام 2020، والأنشطة المبرمجة خلال العام 2021. كما تم النظر في الأنشطة المبرمجة تنفيذها حضوريا في إطار المخطط الاستراتيجي، حيث أوصت اللجنة المجلس التنفيذي بعقدها عن بعد نظرا لعدم استقرار الوضع الصحي العالمي.

## 6- الاجتماع الثاني والستون للمجلس التنفيذي للمنظمة:

بعد التشاور بين سعادة رئيس المجلس التنفيذي ومعالى الأمين العام وأصحاب السعادة والمعالى رؤساء الأجهزة الأعضاء بالمجلس، وبدعوة كريمة من سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، تم عقد الاجتماع الثاني والستين للمجلس حضوريا بالدوحة يومي 05 و06 يوليو 2021، حيث تمت مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعماله، ومن بينها النظر في تقارير اللجان والأمانة العامة التي تضمنت إنجازاتها في إطار خططها التشغيلية، كما تم توقيع الخطة التفصيلية لمذكرة التفاهم بين الأرابوساي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، من قبل سعادة رئيس المجلس ومعالى الأمين العام للجنة الإسكوا.

## التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية:

### 1- المشاركة في الندوة السنوية للإسكوا:

في إطار اتفاقية التعاون بين المنظمة العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، والتي صادق عليها المجلس التنفيذي للمنظمة في قراره رقم 2020/308 م.ت (61)، تلقت الأمانة العامة دعوة من منظمة الإسكوا للمشاركة في الندوة التي تنظمها سنويا، من خلال تقديم عروض حول موضوع "الرقابة على أهداف التنمية المستدامة". وقد تم التنسيق مع لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، التي عقدت اجتماعا استثنائيا بتاريخ 2021/01/28 للتداول في الموضوع، كما قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع الإسكوا لتحديد المواضيع التي ستتناولها العروض المقدمة ومن سيتكفل بتقديمها.

وقد توجه معالي الأمين العام في مستهل المنتدى العربي بكلمة، شَكَرَ من خلالها (الإسكوا) على استضافتهم الكريمة لمنظمتنا العربية، كما أثنى على جهود الأجهزة الأعضاء في الأرابوساي على ما يبذلونه لتقديم الدعم لحكوماتهم، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

وتطرق معاليه خلال هذه الكلمة إلى سياسات المنظمة الاتصالية وانفتاحها على الأطراف ذات العلاقة، مشيراً إلى دقة المرحلة التي يشهدها الاقتصاد العالمي بعد انتشار جائحة كوفيد-19. كما عممت الأمانة العامة على الأجهزة الأعضاء خطاباً لتقديم مقترحات الأنشطة التي يمكن تنفيذها في إطار هذه الاتفاقية، وتلقت جملة من المقترحات كانت منطلقاً لإعداد خطة العمل للفترة 2021-2022، والتي تضمنت عدة أنشطة تم عرضها على المجلس لتوقيعها.

## 2- ربط الصلة مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو):

في إطار مساعدة المنظمة العربية للأجهزة الأعضاء على دعم قدراتها في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، لاسيما الهدف 4 من خطة الأمم المتحدة 2030 "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع"، قامت الأمانة العامة بالتواصل مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) بهدف تعزيز التعاون المشترك بين المنظمين لتبادل الخبرات والتجارب، وأعدت في هذا الشأن مذكرة تفاهم تم عرضها على المجلس التنفيذي خلال اجتماعه الثاني والستين المنعقد بالدوحة يومي 05 و06 يوليو 2021، الذي فوض لمعالي الأمين العام مهمة توقيعها.

### \* ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية:

#### 1- ديوان المحاسبة يطلق مشروع التوأمة مع جهاز الرقابة البولندي بدعم أوروبي:

أطلق ديوان المحاسبة، بتاريخ 2021/7/13 مشروع توأمة مع جهاز الرقابة البولندي، وذلك تحت عنوان "تعزيز القدرات المؤسسية وتحسين مستويات العمليات والمخرجات الرقابية لديوان المحاسبة الأردني". وتبلغ كلفة المشروع نحو 2 مليون يورو، ويستمر لنحو عامين، حيث يتكون من ثلاثة محاور رئيسية هي: محور تطبيق نهج التدقيق المبني على المخاطر والتدقيق الشمولي (تدقيق مالي والتزام)، ومحور تحسين عمليات توكيد الجودة، ومحور تطبيق وتحسين عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات وتدقيق الإيرادات.



#### 2- دورة تدريبية حول (معايير تقييم وحدات الرقابة الداخلية):

عقد ديوان المحاسبة دورة تدريبية من 24 إلى 2021/01/26 حول (معايير تقييم وحدات الرقابة الداخلية) بمشاركة موظفين من عدة دوائر ومؤسسات حكومية. ويأتي إنعقاد هذه الدورة إلتزاما بدور الديوان في تقديم المشورة المالية والادارية للجهات الخاضعة للرقابة.



#### 3- إطلاق الخطة الاستراتيجية للديوان للأعوام 2023-2021:

أطلق ديوان المحاسبة في 2021/03/07 استراتيجيته للأعوام (2023-2021) التي تركز على ثلاثة محاور رئيسية تهدف إلى تعزيز ثقة المواطن بالدور الرقابي للديوان في المحافظة على المال العام، وتحسين كفاءة عمل موظفيه، وتحسين جودة العمليات الرقابية.

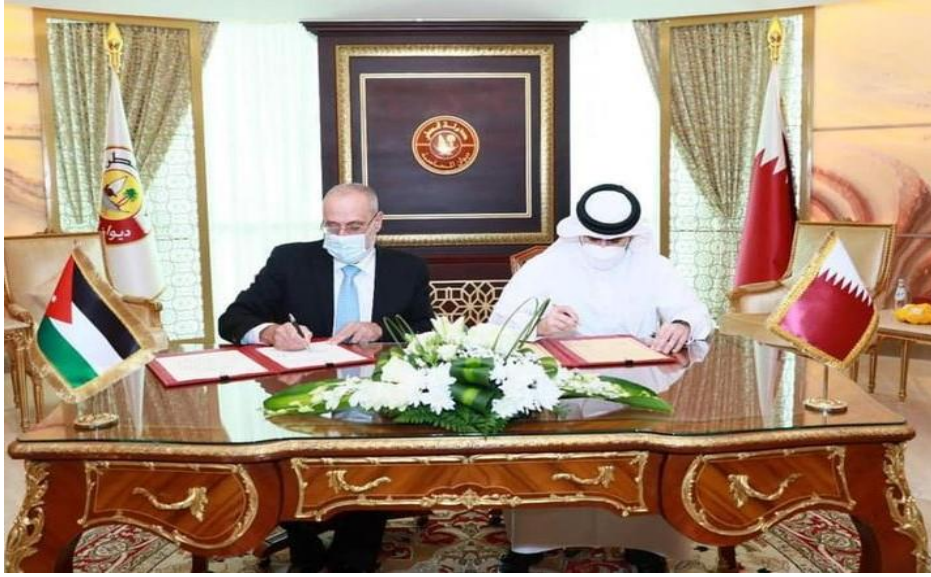
#### 4- مشاركة ديوان المحاسبة في اللقاءات الدولية والإقليمية:

- شارك ديوان المحاسبة في اجتماع فريق عمل شراكة في يوم 2021/2/17 والذي تم من خلال تقنية الاتصال المرئي (عن بعد)، حيث قدم الديوان خلال الاجتماع الخطة التنفيذية للإعلام مع الأطراف ذات العلاقة.

- شارك ديوان المحاسبة في الندوة التي نظمها المركز الدولي لتدقيق البيئة والبيئة المستدامة (ICED) بعنوان "التنوع الحيوي". وقدم الديوان تجربته في هذا المجال في الندوة التي عقدت عبر تقنية الاتصال المرئي (عن بعد) خلال الفترة من 2021/2/24-22.

#### 5- توقيع مذكرة تفاهم بين ديوان المحاسبة الأردني وديوان المحاسبة القطري:

وقعت بتاريخ 2021-7-7 في الدوحة مذكرة تفاهم للفترة بين ديوان المحاسبة الأردني وديوان المحاسبة القطري، وتهدف هذه المذكرة إلى تعزيز التعاون بين الجهازين في مجالات التدريب، والتنسيق بينهما في اللقاءات العربية والدولية وتبادل الخبرات في المجال الرقابي.





## \* مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

### 1- نشر التقرير السنوي 2020:

نشر مجلس المحاسبة تقريره لسنة 2020 الذي يتضمن النتائج الرئيسية والملاحظات والتقييمات الناجمة عن الأشغال المتعلقة بتحريات المجلس، مرفقة بالتوصيات التي يراها مناسبة. ويشتمل التقرير أيضا على إجابات المسؤولين والممثلين القانونيين وكذا السلطات الوصية المعنية. ويمكن الاطلاع على التقرير السنوي على الموقع الإلكتروني للمجلس باللغتين العربية وفرنسية من خلال الرابطين التاليين:

<https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2020/12/RA.2020-AR-1.pdf>

<https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2020/12/Rapport-Annuel-2020-F-1.pdf>

### 2- عرض التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2018 أمام لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني:

قدم رئيس مجلس المحاسبة عرضا أمام لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني، يتعلق بالتقرير التقييمي للجهاز حول المشروع التمهيدي المتضمن قانون ضبط الميزانية لسنة 2018. ويمكن الاطلاع على التقرير التقييمي على الموقع الإلكتروني للمجلس باللغتين العربية والفرنسية من خلال الرابطين التاليين:

<https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2020/12/Rapport-APLRB-pour-2018-en-arabe-version-d%C3%A9finitive-1.pdf>

<https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2020/12/1608562820566.pdf>

### 3- مشاركة مجلس المحاسبة في عدة أحداث ولقاءات تدريبية دولية عن طريق تقنية التحاضر المرئي عن بعد:

المشاركة في فبراير 2021 في أشغال ورشة العمل التطبيقية الأولى التي نظمها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بالمجر بالتعاون مع مجموعة خبراء الإنتوساي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، كجزء من الندوة الدولية الثامنة عن بعد حول "النزاهة".



## \* جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان:

### 1- اجتماع فريق عمل الرقابة على البيئة "بالإنتوساي":

شارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان في الاجتماع العشرين لفريق عمل الرقابة على البيئة التابع للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي)، خلال الفترة (19-21) يناير 2021م، وتضمن جدول أعمال الاجتماع العديد من الجلسات العلمية والتطبيقية في موضوعاتٍ عدة أهمها: مناقشة الجوانب المرتبطة بالاقتصاد الدائري ودوره الفعال في القضاء على الهدر في استخدام الموارد، واستعراض التجارب والمرئيات الدولية حول إعادة تدوير المغذيات والزراعة المتجددة، وخطة العمل المتعلقة بالمخلفات البلاستيكية، إلى جانب دراسة حالة حول التدقيق على مشاريع الاقتصاد الدائري الزراعية، والرقابة على تحديات إدارة المخلفات البلاستيكية. بالإضافة إلى عقد جلسات لتبادل الخبرات والتجارب وتنمية القدرات.

### 2- اجتماع لجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس

#### التعاون لدول الخليج العربية:

- شارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان في الاجتماع الثامن عشر للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عُقد يوم الاثنين 25 يناير 2021 من مقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض، وتم خلال الاجتماع استعراض مشروع النظام (القانون) الاسترشادي لحماية المال العام لدول مجلس التعاون، ومناقشة المرئيات المقدمة من الدول الأعضاء بشأنه واقتراح التوصيات اللازمة، في حين ركز البند الثاني على مناقشة المقترحات المتعلقة بآلية تنفيذ المبادئ الاسترشادية لتبادل الخبرات والتجارب بين هيئات مكافحة الفساد بدول المجلس والشراكة مع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

- شارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان في الاجتماع التاسع عشر للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون، من مقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض صباح يوم 28 فبراير 2021، وبمشاركة الأجهزة الأعضاء في اللجنة، وضم جدول أعمال الاجتماع ثلاثة بنود رئيسية، وهي: مناقشة مرئيات الدول الأعضاء حيال تفعيل آليات تنفيذ المبادئ الاسترشادية لتبادل الخبرات والتجارب بين هيئات وأجهزة مكافحة الفساد بدول المجلس، أما البند الثاني فتناول موضوع البرامج الأكاديمية المقترحة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، إلى جانب استعراض ومناقشة عدد من الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال والاتفاق على التوصيات الملائمة بشأنها.

### 3- الجهاز يشارك في المنتدى العربي للتنمية المستدامة:

شارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان في المنتدى العربي للتنمية المستدامة، والذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالأمم المتحدة، وذلك خلال الفترة (29-31) مارس 2021م. وقدم جهاز الرقابة بسلطنة عمان ورقة عمل تناولت دور الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ضوء ما تتمتع به تلك الأجهزة من دور محوري في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

### 4- الجهاز يشارك في منتدى النزاهة ومكافحة الفساد العالمي:

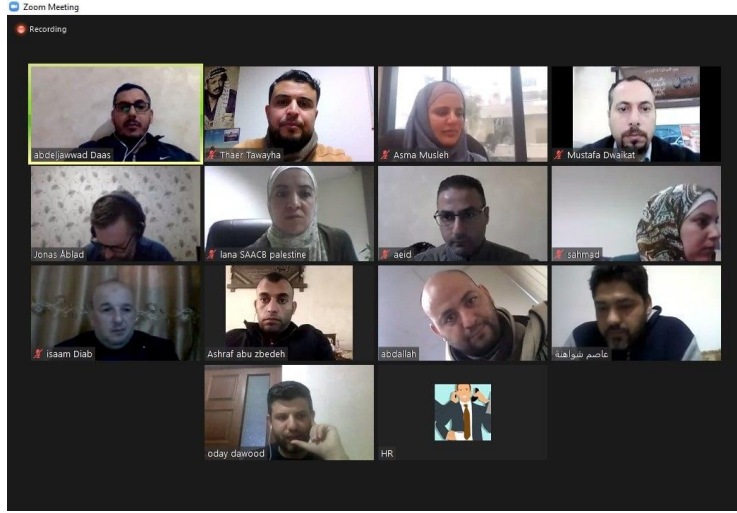
شارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان في منتدى النزاهة ومكافحة الفساد العالمي، الذي انطلق عبر الاتصال المرئي من باريس، بتنظيم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 23-25/3/2021 حول موضوع النزاهة ومكافحة الفساد من أجل تعافٍ مرن، بمشاركة دولية واسعة من قبل الأجهزة والهيئات الحكومية المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني والباحثين. وقد بدأ المنتدى أعماله بجلسة افتتاحية تخللها كلمة من الأمين العام للمنظمة وكلمات مسجلة بتقنية الفيديو لمجموعة من المتحدثين الرئيسيين، تلتها الجلسة الافتتاحية "القادة الشباب يعيدون البناء بنزاهة". وتم خلال المنتدى عقد جلسات حوارية حول الموضوعات الرئيسة المتعلقة بالنزاهة في عدد من القطاعات في ظل جائحة كوفيد - 19.

### 5- اجتماع لجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون الخليجي:

شارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان في الاجتماع العشرين للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي انطلق يوم 5 أبريل 2021 عبر الاتصال المرئي من مقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض، وبمشاركة الأجهزة الأعضاء في اللجنة. وقد تناول جدول أعمال الاجتماع استعراض خطة العمل الخاصة بتفعيل التعاون والتنسيق بين إدارات التعاون والعلاقات الدولية للأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد، واستعراض مرئيات ومقترحات الأجهزة الأعضاء حيال خطة العمل، وذلك في إطار تفعيل آليات تنفيذ المبادئ الاسترشادية لتبادل الخبرات والتجارب بين هيئات وأجهزة مكافحة الفساد بدول المجلس.

## \* ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين:

1- ورشة عمل حول عملية الاتصال والتواصل الخاصة بتطوير المخرج الرقابي: 2021-01-21 رام الله  
أنهى ديوان الرقابة المالية والإدارية، وبالتعاون مع مكتب التدقيق الوطني السويدي، ورشة عمل حول عملية الاتصال والتواصل الخاصة بتطوير المخرج الرقابي، وآلية استخدام موقع الديوان الإلكتروني، كقناة اتصال وتواصل أساسية.



## 2- إطلاق أعمال مشروع التوأمة الفلسطيني البولندي: 2021-01-24 رام الله

انطلقت أعمال مشروع التوأمة بين ديوان الرقابة المالية والإدارية ونظيره مكتب الرقابة الأعلى في جمهورية بولندا، وذلك ضمن مشروع توأمة بين الجهازين مدته 27 شهراً، والممول من الاتحاد الأوروبي وبدعم من الممثلة البولندية في فلسطين. ويهدف المشروع إلى تعزيز وتطوير قدرات العاملين في الديوان وتعزيز مبدأ استقلالية الديوان وفق معايير الإنتوساي. ويركز المشروع على ثلاث مكونات رئيسية، وهي التدقيق المالي، والتدقيق على الضرائب والجمارك، وتدقيق البيانات الضخمة.

كما تم بتاريخ 2021/02/07 لقاء بين الخبير ماتشي ومعالي الأستاذ اّياد تيم في إطار هذه الاتفاقية.





### 3- فريق ضمان الجودة في ديوان الرقابة يجتمع مع الخبير السويدي اندريز هيرجيفيك: 24-02-2021

2021 رام الله

اجتمع فريق ضمان الجودة في ديوان الرقابة مع الخبير السويدي اندريز هيرجيفيك، عبر تقنية الزووم، لمراجعة أداة ضمان الجودة على رقابة الالتزام.



### 4- ورشة عمل حول الممارسات الرقابية في مجال أهداف التنمية المستدامة: 09-03-2021 رام الله

عقد كل من ديوان الرقابة المالية والإدارية في دولة فلسطين ومحكمة المحاسبات التركية، ورشة عمل حول الممارسات الرقابية في مجال أهداف التنمية المستدامة، عبر تقنية الزووم.

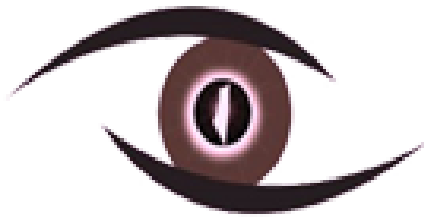


## 5- ديوان الرقابة المالية والإدارية يشارك في أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2021:

- (إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد-19)، وتركزت مشاركة الديوان الجلسة الثانية المتخصصة بعنوان (التدقيق في حالة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية).



- 2021-03-30 رام الله: نظم ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتعاون مع مكتب التدقيق الوطني السعودي، ورشة عمل بعنوان قياس أثر التقارير الرقابية والأدوات اللازمة، لبدء تقييم منهجي لأثر الرقابة وتقديم تقارير عن النتائج.



## \* ديوان الرقابة المحاسبة بدولة قطر:

### 1- ديوان المحاسبة ي دشّن خطط البرامج التدريبية لسنة 2021:

دشن ديوان المحاسبة بدولة قطر يوم الخميس 21 يناير، خطط البرامج التدريبية والمشاريع الاستراتيجية والمبادرات التطويرية لسنة 2021، والتي تضم 199 برنامجاً تدريبياً تم تصميمها لتلبي الاحتياجات التدريبية والتأهيلية لموظفي ديوان المحاسبة وموظفي الجهات الخاضعة لرقابته، وطلاب الجامعات والمدارس.



### 2- ديوان المحاسبة ينظم ورشة حول إدارة المخاطر لقيادات مركز دعم الصحة السلوكية:

في إطار استكمال تنفيذ مشروع إدارة المخاطر نظم ديوان المحاسبة يوم الأربعاء 17 مارس 2021، ورشة عمل لعدد من قيادات مركز دعم الصحة السلوكية، تناولت عرضاً حول آليات تطوير إدارة المخاطر. يأتي تنظيم هذه الورشة في إطار سعي ديوان المحاسبة للارتقاء بعملية إدارة المخاطر لدى مختلف الجهات في الدولة، مما يحقق إدارة أكثر فعالية واستغلالاً أمثل للموارد ويضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لهذه الجهات.

### 3- تعريف موظفي الجهات الخاضعة للرقابة بآليات التنسيق بين إدارات التدقيق الداخلي والمراجع

#### الخارجي:

نظم مركز التميز للتدريب والتطوير بديوان المحاسبة يوم الإثنين 15 فبراير 2021، عن بعد، برنامجاً تدريبياً بعنوان "التنسيق بين إدارة التدقيق الداخلي والمراجع الخارجي"، بمشاركة عدد من موظفي إدارات التدقيق الداخلي بالجهات الخاضعة لرقابة الديوان. هدف البرنامج الذي استمر على مدى يومين إلى تمكين المشاركين من فهم دور مراجع الحسابات الخارجي مع إدارة التدقيق الداخلي، والتعرف على طريقة التعاون والتنسيق مع مراجع الحسابات الخارجي، وتحديد الأدوار والوظائف الرئيسية المطلوبة، والمخرجات المتوقعة من مراجع الحسابات الخارجي.

## \* ديوان المحاسبة بدولة الكويت:

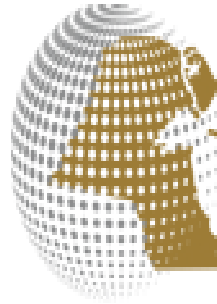
### 1- تنظيم البرنامج التدريبي عن بعد " التدقيق على القطاع النفطي ":

نظم ديوان المحاسبة بدولة الكويت البرنامج التدريبي عن بعد " التدقيق على القطاع النفطي " وذلك في إطار خطة التدريب لدواوين المراقبة والمحاسبة لدول الخليج العربية خلال الفترة من 2021/2/23-21.

### 2- المشاركة في الاجتماع الثالث عشر لمجموعة العمل حول قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (WGVBS):

شارك وفد رسمي من ديوان المحاسبة بدولة الكويت في الاجتماع الثالث عشر لمجموعة العمل حول قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (WGVBS) عن بعد وذلك بتاريخ 2021/5/20، حيث ترأس الديوان فريق مشروع "إعداد دليل إرشادي لرقابة جودة المهام الرقابية لمجتمع الإنترنت".

ديوان المحاسبة  
State Audit Bureau  
الكويت Kuwait . منذ عام 1964 Since





## \* الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:

### 1- المشاركة في "ويبينار" سوق ابتكارات الأجهزة العليا للرقابة:

بتاريخ 20 يناير 2021 وبدعوة من مبادرة الإنتوساي للتنمية، تمت المشاركة في الوبينار "بحث تحقيق سبل المرونة للأجهزة العليا للرقابة والتفكير الابتكاري" حيث تم عقد ورش عمل في استدامة التطوير بالعمل الرقابي ومفهوم الابتكار وأهميته واستراتيجيات الابتكار والاستدامة ومخاطره وتحدياته، بالإضافة إلى أساليب تمكين الأجهزة العليا للرقابة من تحقيق الابتكار والتطوير، كما تم عرض تجارب من دول أخرى أثناء الوبينار.

وفي هذا الإطار عقد بتاريخ 10 مارس 2021 ويبينار تحت عنوان "محادثات مع معمل ابتكارات مكتب المساءلة الحكومية بالولايات المتحدة" والذي استضافه مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي بالتعاون، حيث تم فيه مناقشة الخبرات والجهود الاستراتيجية لمعمل الابتكارات وكذلك استراتيجية تنفيذ معمل الابتكار.

2- بدعوة من الأمانة الفنية لمجموعة عمل الإنتوساي للدين العام بدولة الفلبين، شارك فريق الجهاز للدين العام. عبر الإنترنت بتاريخ 25 فبراير 2021، بالندوة حول "مستثمري ومديري الديون السيادية: سد الفجوة بين القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة".

### 3- المشاركة في ورشة عمل تحت عنوان "التنوع البيولوجي":

بتاريخ 1 مارس 2021 والتي استضافها افتراضيا المركز الدولي للمراجعة البيئية والتنمية المستدامة بالهند، وتم مناقشة أفكار حول الرقابة على التنوع البيولوجي والرقابة على البيئة البرية والبحرية.

### 4- المشاركة في اجتماع لجنة المهام الخاصة المعنية بمهنية مدقي الإنتوساي "TFIAP":

انعقد الاجتماع عبر الإنترنت يوم 10 مارس 2021 وقد تم تخصيصه للتشاور حول التعديلات النهائية التي تم إجراؤها على كل من:

• معيار الإنتوساي 150 "كفاءة المراجعين".

• إعادة صياغة دليل الإنتوساي رقم 7500 "تطوير كفاءة المراجعين".

• إعادة صياغة دليل رقم 7600 "مسار تطوير كفاءة المراجعين".

### 5- المشاركة في البرنامج التدريبي تحت عنوان "الرقابة على الصناعات الاستخراجية":

استضاف المركز الدولي للمراجعة البيئية والتنمية المستدامة بالهند افتراضيا في الفترة من 15 إلى 19 مارس 2021 هذا البرنامج التدريبي، الذي تم خلاله مناقشة التحديات والفرص التي تواجه الرقابة على الصناعات الاستخراجية، وسلسلة القيمة من منظور الحكومة وصناعة البترول والتعدين والجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الخارجيين، ومبادرات التنمية المستدامة ودور الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة الاستدامة.

## 6- المشاركة في الوبينار الربع سنوي لمجموعة عمل الإنتوساي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات:

بتاريخ 15 مارس 2021 باستضافة الجهاز الأعلى للرقابة بدولة الهند والذي كان تحت عنوان "عملية المراجعة على مستوى المؤسسة ونظام إدارة المعرفة بتقنية المعلومات"، وتم فيه عرض تجربة مشروع الجهاز الأعلى للرقابة بالهند تحت مسمى "مشروع مكتب خدمات الرقابة الداخلية".

بالإضافة إلى مشروع التطبيق الذي يمكن استخدامه عن طريق الهواتف الذكية والذي سوف يحتوي على خطوات وإجراءات عملية المراجعة وسيكون متاحاً لجميع مكاتب المراجعة الداخلية بالهند لتكون جميع إجراءات الرقابة موحدة بين جميع هذه المكاتب وفرق المراجعة الميدانية.

ويمكن الحصول على تفاصيل اللقاء عبر الرابط التالي: [http://asa.gov.eg/Page.aspx?id=5\\_1189](http://asa.gov.eg/Page.aspx?id=5_1189)

## 7- المشاركة افتراضياً في وبينار حول "تعيين والاحتفاظ بالعاملين في مجال المراجعة المالية":

بتاريخ 16 مارس 2021 نظمت لجنة الإنتوساي لبناء القدرات وبينار تم من خلاله عرض حالات وتجارب عملية من دول مثل رواندا وسيراليون.

وتطرق عرض الجهاز الروندي إلى توضيح الرؤية والمهمة إضافة إلى أهم القيم والمبادئ التي يعتمدها الجهاز ومن أهمها التكامل والاحترافية والابتكار وكذلك الإجراءات المتخذة من الحكومة للحفاظ على العاملين في مجال المراجعة المالية.

وقامت منظمة الإنتوساي بمشاركة أهم الممارسات والتجارب على الرابط التالي:

[www.intosaicbc.org/accc-recruiting-and-retaining-staff/key-questions/](http://www.intosaicbc.org/accc-recruiting-and-retaining-staff/key-questions/)

## 8- المشاركة في وبينار حول "ابتكارات تكنولوجيا المعلومات – الرقابة في أوقات الجائحة":

بتاريخ 25 مارس 2021 وفي إطار منتدى النزاهة، نظم الجهاز الأعلى للرقابة بالشيلي بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذا الوبينار الذي تم خلاله طرح تجربة هذا الجهاز في تطبيق تكنولوجيا المعلومات حيث قام المراقب العام لجمهورية تشيلي بعرض نقطة الانطلاق في تطبيق تكنولوجيا المعلومات داخل الجهاز في فترة التسعينيات مما كان له أثر إيجابي في ظل أزمة كوفيد – 19 حيث أن حوالي 90% من مراجعي الجهاز يعملون من المنزل بكل سهولة وأدى إلى إعادة النظر في خطط المراجعة للتركيز أكثر على الرقابة على الإنفاق العام في ظل جائحة كوفيد – 19.

كما قام المراجع العام بالجهاز القومي للمراجعة بدولة فنلندا بعرض عمليات الرقمنة في المؤسسات العامة والتي تعد ميزة تنافسية حالياً وذلك في ضوء قيام حوالي 70% من موظفي الدولة بالعمل من المنزل بسبب الجائحة، كما أشارت إلى تطبيق أساليب تحليل البيانات في أعمال المراجعة منذ أكثر من 20 عاماً.

## 9- المشاركة في ويبينار حول "من النظرية إلى التطبيق: الأجهزة العليا للرقابة تستكشف عالم الذكاء الاصطناعي":

بتاريخ 11 مايو 2021 بدعوة من الجهاز الأعلى للرقابة بدولة إستونيا ورئيس مجموعة عمل اليوروساي لتقنية المعلومات، وتضمن عرض خبرات مكاتب المراجعة وبعض كيانات القطاع العام وأفضل السياسات الأوروبية بخصوص الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والخوارزميات وكيفية استخدام تلك التقنيات في العمل الرقابي. الرابط التالي يحتوي على المواد العلمية الخاصة بالويبينار والتقارير المرتبطة به:

<https://eurosai-it.org/meetings/e-seminar-sais-in-the-world-of-ai-11-may-2021>

## 10- المشاركة في الاجتماع الأول لفريق المناقشة حول الدروس المستفادة من جائحة كورونا:

في إطار الدعوة الموجهة للاشتراك في فريق المناقشة حول الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 مع الأطراف المهمة من داخل وخارج الإنتوساي، نظم المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية يوم 25 مايو 2021 عبر الإنترنت اجتماعا بحضور ممثلين لمنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الدولي وأعضاء الأجهزة العليا للرقابة للإنتوساي، وتم إقامة حوار حول الدروس المستفادة من جائحة كورونا مع الأطراف المهمة داخل وخارج الإنتوساي وتبادل وجهات النظر وأفضل الممارسات بين أعضاء الأجهزة العليا للرقابة، وقد تم خلال الاجتماع استعراض تجارب المشاركين حول الدروس المستفادة من جائحة كورونا. ويمكن الاطلاع على المادة العلمية والتقارير الخاصة باللقاء التدريبي عبر الروابط التالية:

\* <https://internationalbudget.org/covid/>

\* [https://ieep.eu/uploads/articles/attachments/606df7f1-dc9a-4301-b9f4-](https://ieep.eu/uploads/articles/attachments/606df7f1-dc9a-4301-b9f4-57f302be7ca1/Review%20of%20approaches%20to%20tracking%20climate%20expenditure%20(IEEP%202021).pdf?v=63784225039)

[57f302be7ca1/Review%20of%20approaches%20to%20tracking%20climate%20expenditure%20\(IEEP%202021\).pdf?v=63784225039](https://ieep.eu/uploads/articles/attachments/606df7f1-dc9a-4301-b9f4-57f302be7ca1/Review%20of%20approaches%20to%20tracking%20climate%20expenditure%20(IEEP%202021).pdf?v=63784225039)

\* <https://www.oecd.org/coronavirus/en/>

[https://www.nku.cz/assets/kon-zavery/k20032\\_en.pdf](https://www.nku.cz/assets/kon-zavery/k20032_en.pdf)

## 11- اجتماع مجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية:

مشاركة فريق عمل الجهاز للرقابة على الشئون البيئية في الاجتماع الافتراضي للجنة المحفزة لمجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية يوم الثلاثاء الموافق 9 مارس 2021 بهدف اعتماد خطة العمل 2021-2023 الخاصة بمجموعة العمل وقد تم خلال الاجتماع الاطلاع على مسودة الخطة وإرسال التعليقات والمساهمات الي الأمانة الفنية لمجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية.

## 12- المشاركة في الوبينار حول موضوع " دور الأجهزة العليا للرقابة في منع ومكافحة الاحتيال في القطاع العام":

نظم المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية يوم 29 ديسمبر 2020 هذا الوبينار الذي تناول دور ومسئوليات الجهات المختلفة الفاعلة في منع واكتشاف الغش في القطاع العام، وتجارب كل من محكمة المحاسبات الفرنسية ومحكمة المحاسبات التونسية ومحكمة المحاسبات بكوت ديفوار في منع ومكافحة الغش، فضلاً عن دور المحاكم المالية في المملكة المغربية في مكافحة الفساد. وتبين من خلال هذا الوبينار أهمية الإسراع في تفعيل المراجعة الإلكترونية والعمل على الربط الإلكتروني لتوفير بيئة آلية تفاعلية سريعة وأمنة لتبادل المعلومات والقرارات مع مراعاة كافة المعايير القياسية لنظم تأمين وحماية البيانات والمعلومات حتى يتم مواكبة التوجه العام نحو التحول الرقمي.

## 13- المشاركة في ندوة افتراضية عن إدارة القيمة العامة حول موضوع المسألة والشفافية أثناء وبعد جائحة

كورونا:

نظم اتحاد المحاسبين الأفارقة (PAFA) بالتعاون مع معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا يوم 27 يناير 2021 ندوة تضمنت استعراضاً لتجارب الجهات المشاركة وخلصت إلى كيفية التعلم من جائحة كورونا وتحسين محاسبة القطاع العام أثناء وبعد الجائحة وعن مستقبل المحاسبة والمراجعة في القطاع العام، كما حثت على العمل التشاركي من أجل مواجهة الجائحة وتطوير قدرات المراجعين والمحاسبين في القطاع العام.





## تعيينات جديدة

جلالة الملك يعين الأستاذة زينب العدوي في منصب الرئيس الأول للمجلس: 2021-03-22

تم بمقتضى قرار ملكي تعيين معالي الأستاذة/ زينب العدوي في منصب الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، خلفا لمعالي الأستاذ/ ادريس جطو. وبهذه المناسبة تتقدم هيئة تحرير المجلة بأزكى عبارات التهنئة، كما تتقدم بأخلص عبارات الشكر والامتنان لسلفها.

### السيرة الذاتية للأستاذة زينب العدوي الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات



تولت الأستاذة زينب العدوي، الحاصلة على دبلوم الدراسات المعمقة في العلوم الاقتصادية، عدة مناصب سامية، حيث عينت سنة 1984 كأول قاضية للحسابات بالمملكة المغربية، قبل أن تتفقد سنة 2004 منصب رئيسة المجلس الجهوي للحسابات لجهة الرباط - سلا - زمور - زعير.

وعينت سنة 2010 كعضو في اللجنة الاستشارية للجهوية، وهي أيضا عضو في المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ 2011 وفي الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة سنة 2012.

وحظيت الأستاذة زينب العدوي بالثقة المولوية لصاحب الجلالة بتعيينها أول سيدة في منصب والي على جهة الغرب شراردة بني حسن، بتاريخ 20 يناير 2014، ثم على جهة سوس ماسة، بتاريخ 13 أكتوبر 2015.

وتم تعيينها في منصب الوالي المفتش العام للإدارة الترابية بوزارة الداخلية في 25 يونيو 2017، لتحظى مجددا بالثقة المولوية بتعيينها في منصب الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات ابتداء من 22 مارس 2021.

الأستاذة زينب العدوي حاصلة على وسام المكافأة الوطنية من درجة ضابط كبير سنة 2013. كما حصلت على جائزة التميز في سنة 2014 من المنظمة الدولية "منتدى المفكرين العالميين (global thinkers)" في صنف الوظيفة العمومية، بالإضافة إلى جائزة All Africa للقيادة النسائية سنة 2017 وعلى شهادة البرنامج الأمريكي للزوار الدوليين "الندساء الرائدات في ميدان الاقتصاد والأعمال".



## 2- رئيس الجمهورية يعين الأستاذ/ حميد أحمد طالب في رئيس محكمة الحسابات: 2021-04-09

تم بمقتضى قرار من رئيس الجمهورية تعيين معالي الأستاذ/ حميد أحمد طالب في منصب رئيس محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، خلفا لمعالي الأستاذ/ سيدنا عالي ولد سيدي ولد الجيلاني. وبهذه المناسبة تتقدم هيئة تحرير المجلة بأزكى عبارات التهنئة، كما تتقدم بأخلص عبارات الشكر والامتنان لسلفه.



### 1- الاجتماع السنوي العشرين لمجموعة عمل الإنتوساي للرقابة على الشؤون البيئية:

شارك في هذا الاجتماع المنعقد عن بعد خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 21 يناير 2021 كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، بعرض تقديمي بعنوان "تدقيق أداء جهاز شئون البيئة فيما يتعلق بعمليات إدارة النفايات البلاستيكية 2019"، وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، ومجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وقد تم مناقشة تحديات النقل العام المستدامة واستخدام الطاقة الكهربائية والمدن الذكية، وتمويل المناخ، بالإضافة إلى عرض حالات عملية من الأجهزة العليا للرقابة (فنلندا - المكسيك)، ونظريات ترابط لوائح السياسات مع أصحاب المصلحة في سياق التنمية المستدامة.

### 2- الندوة السنوية الثامنة عن النزاهة والإمكانية المتاحة للذكاء الاصطناعي في منع الفساد وفي

**موثوقية قياس الفساد:** دعوة من الجهاز الأعلى للرقابة بدولة المجر، شارك عن بعد كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وديوان المحاسبة بدولة الكويت، خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 26 فبراير 2021. وقد تم عقد دورة تدريبية للحضور في المدة من 15 إلى 19 فبراير 2021، ثم تم عقد ورشة عمل تفاعلية من 22 إلى 26 فبراير 2021، تم خلالها عرض حالات عملية حول إمكانيات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في الوصول إلى النزاهة ودورها في مكافحة الفساد.

### 3- المؤتمر العلمي والعملي الأول الافتراضي: انعقد يومي 21 و22 أبريل 2021 برئاسة غرفة الحسابات بروسيا،

شارك فيه كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وديوان المحاسبة بدولة الكويت ومجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وقد تم في اليوم الأول مناقشة "مراجعة القطاع العام وتطوير ممارسات الحوكمة أثناء وبعد الطوارئ"، واليوم الثاني تم مناقشة موضوع "التعليم عن بعد: حل طبيعي أم مؤقت؟" وذلك بحضور خبراء خارجيين من عدة منظمات دولية، وتم عقد ورش عمل وجلسات استراتيجية حول مراجعة "الصحة - الدين العام - الشمولية" ثم تم عقد نقاشات مفتوحة حول "المراجعة الاستراتيجية - تحليل البيانات - انفتاح الأجهزة العليا للرقابة - أهداف التنمية المستدامة".

### 4- الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الإنتوساي للدين العام: انعقد الاجتماع عن بعد بتاريخ 20 مايو

2021 بدعوة من الجهاز الأعلى للرقابة بدولة الفلبين - رئيس مجموعة العمل، وقد شارك في هذا الاجتماع كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وديوان المحاسبة بدولة قطر وديوان المحاسبة بدولة الكويت، وتضمن الاجتماع عرض تقرير إنجاز رئيس مجموعة العمل، وموضوعات إدارة الدين العام، وشفافية الدين العام، ومنظور أصحاب المصلحة حول الدين العام، والمنظور الرقابي، وكذلك أثر كوفيد - 19 على الدين العام وإدارته وشفافيته، وتجارب العمل في المنزل في ظل الجائحة.



## شروط ومعايير النشر في مجلة الرقابة المالية

### أ- شروط النشر:

- 1- أن تقدم البحوث والمقالات مطبوعة أو مكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح.
- 2- أن يتم التقيد في إعداد البحوث والمقالات بأصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها سواء من حيث الشكل كإعداد خطة للدراسة تبدأ بمقدمة تبين الهدف من إثارة الموضوع وأهميته ومنهج البحث وتقسيمه ثم الانتقال إلى صلب الموضوع وجوهره والانتهاء بخاتمة للموضوع، أو من حيث المضمون كعرض الموضوع وتحديد أهدافه بدقة ووضوح واستعراض عناصره بعمق وموضوعية.
- 3- أن يتم توثيق المصادر بدقة وأمانة سواء أكانت نصوصا حرفية أو عرضا لأفكار آخرين مصوغة بلغة الكاتب، ويتم ذلك بالنسبة للكاتب والبحاث بوضع رقم في نهاية الاقتباس يقابله رقم في صفحة الهوامش يتم بعده تدوين مصدر الاقتباس بشكل دقيق وكامل بحيث يتضمن اسم المؤلف وعنوان المرجع واسم الناشر ومكان وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات. كما يتم الالتزام أيضا بقواعد وأصول التوثيق المتعارف عليها بالنسبة للمجلات والدوريات والقوانين والأنظمة والوثائق الرسمية والأعمال غير المنشورة. وكذلك يتم في نهاية البحث أو المقالة إعداد قائمة المراجع بحيث توضع المراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.
- 4- أن يكون معدّ البحث أو المقالة من العاملين في الأجهزة الأعضاء في المنظمة، ويجوز للجنة المجلة قبول نشر المقالات والبحوث المقدمة من غير العاملين في تلك الأجهزة على أن لا يتجاوز ذلك ثلث المقالات المنشورة في المجلة.
- 5- أن يرفق المقال المترجم بالنص الأصلي باللغة المترجم منها مع ذكر اسم المؤلف والمصدر المنشور به النص الأصلي.
- 6- أن تكون المادة معدّة خصيصا للنشر في المجلة.
- 7- ألا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو البحث (10) صفحات وألا يقل عن (3) صفحات وتتضمن الصفحة الواحدة ما بين 25 و28 سطرا والسطر الواحد ما بين 12 و15 كلمة.

### ب- موضوعات النشر:

يشترط أن تتعلق البحوث والمقالات (الأصلية منها أو المترجمة) بالجوانب العلمية والتطبيقية في مجالات العمل الرقابي وأن تتناول بوجه خاص أدلة وبرامج ومناهج العمل والمجالات المستحدثة فيه التي من شأنها المساهمة في زيادة قدرات العاملين في أجهزتنا الرقابية وتحسين مستوى أدائهم وهو ما يساعد على تطوير العمل الرقابي العربي.

### ج- ملاحظات عامة:

- 1- المواد المرسلة إلى المجلة لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- 2- لا يحق الاعتراض على عدم نشر ما يرسل للمجلة.
- 3- للجنة المجلة الحق في اختيار ما تراه مناسباً للنشر وإجراء التعديلات بما يتلاءم وضرورات النشر.
- 4- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء كاتبها.
- 5- تخصص مكافأة مالية لمعد المقال أو البحث سواء أكان محرراً أم مترجماً وذلك في ضوء الضوابط والشروط المحددة من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية.



مجلة دورية تصدرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) وتعنى بنشر البحوث والدراسات المحررة أصلاً باللغة العربية أو المترجمة من اللغات الأجنبية وتعالج المواضيع المتعلقة بالرقابة المالية والمحاسبة.

كما تتضمن أبواباً ثابتة مثل أخبار الأجهزة الأعضاء في المنظمة ونشاطات التدريب والبحث العلمي والمعايير الرقابية. ويمكن الإطلاع على الأعداد التي صدرت من خلال الصفحة الخاصة بالمجلة على موقع المنظمة من خلال هذا الرابط:

مجلة-الارابوساي-ومجلة-الانتوساي\_232\_111 http://www.arabosai.org/Ar/

الرئيسية < مجلة الارابوساي ومجلة الانتوساي

المنظمة | الأخبار | الأجهزة الأعضاء | نشریات | قصص النجاح | الخبراء وأخصائيو التدريب من الأجهزة | النشاط الإقليمي والدولي

مجلة الرقابة المالية | مجلة الانتوساي

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ARABOSAI

المنظمة

الأخبار

الأجهزة الأعضاء

نشریات

قصص النجاح

الخبراء وأخصائيو التدريب من الأجهزة

النشاط الإقليمي والدولي

الرقابة المالية والمحاسبة

ARABOSAI

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

هيكل المنظمة

الجمعية العامة

المجلس التنفيذي

لجنة تنمية القدرات المؤسسية

لجنة المعايير المهنية والرقابية

لجنة المخطط الاستراتيجي

لجنة الرقابة البيئية

الدورات التدريبية واللقاءات العلمية

مجلة الرقابة المالية عدد 73

اقرأ المزيد

تصفح الملف

الأعداد السابقة

الرئيسية | إتصل بنا | خارطة الموقع | مجلة الارابوساي ومجلة الانتوساي

© المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

## قائمة الأجهزة الأعضاء في المنظمة وعناوينها

- 1- ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية، ص. ب. 950334 - عمان - الهاتف: (00962 65534399) - الفاكس: (00962 65533019) - العنوان الإلكتروني: www.audit-bureau.gov.jo - البريد الإلكتروني: info@ab.gov.jo
- 2- ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة، ص. ب. 3320 - أبو ظبي - الهاتف: (00971 26359999) - الفاكس: (00971 6359998) - العنوان الإلكتروني: www.saiuae.gov.ae - البريد الإلكتروني: president@saiuae.gov.ae
- 3- ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين، ص. ب. 18222 - المنامة - الهاتف: (00973 17565111) - الفاكس: (00973 17 564450) - العنوان الإلكتروني: www.nao.gov.bh - البريد الإلكتروني: info@nao.gov.bh
- 4- محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية، المركز العمراني الشمالي، نهج أحمد السنوسي، عمارة ب 4 - 1080 تونس - الهاتف: (00216 70258300) - الفاكس: (00216 71949913) - العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.nat.tn - البريد الإلكتروني: info@courdescomptes.net.tn
- 5- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 38، شارع أحمد غرمول - الجزائر - الهاتف: (00213 21 655516) - الفاكس: (00213 21 656006) - العنوان الإلكتروني: www.ccomptes.dz - البريد الإلكتروني: dtac@ccomptes.org.dz
- 6- الجهاز العالي للرقابة المالية والمحاسبة بجمهورية جيبوتي، قصر الشعب - الطابق الأول - ص. ب. 3331 - جيبوتي - الهاتف: (00253 357775) - الفاكس: (00253 357775) - العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.dj - البريد الإلكتروني: ccdb.djibouti@intnet.dj
- 7- الديوان العام للمحاسبة بالملكة العربية السعودية، ص. ب. 7185 - الرياض - 11128 الهاتف: (0096614034054) - الفاكس: (0096614033056) - العنوان الإلكتروني: www.gca.gov.sa - البريد الإلكتروني: ird@gab.gov.sa □
- 8- ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان، ص. ب. 91 - الخرطوم - الهاتف: (00249 83775170) - الفاكس: (0024911775340) - العنوان الإلكتروني: www.audit.sd - البريد الإلكتروني: ricydexion@yahoo.com
- 9- الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية، شارع 29 آبار - دمشق - الهاتف: (0096311 3312196) - الفاكس: (0096311 2318013) - العنوان الإلكتروني: www.cofc.gov.sy - البريد الإلكتروني: auditsyria@yahoo.com □
- 10- ديوان المراجع العام بجمهورية الصومال، ص. ب. 1284 - مقديشو -
- 11- ديوان الرقابة المالية الاتحادية في جمهورية العراق، شارع حيفا - بناية رقم 90 - ص. ب. 7038 - بغداد - الهاتف: (00964 15372347) - الفاكس: (009641 5372623) - العنوان الإلكتروني: www.fbsa.gov.iq - البريد الإلكتروني: info@fbsa.gov.iq / ranali\_bsairaq@yahoo.com
- 12- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، ص. ب. 727 - مسقط - 113 الهاتف: (00968 22070253) - الفاكس: (00968 22070609) - العنوان الإلكتروني: www.sai.gov.om - البريد الإلكتروني: President@sai.gov.om - intr@sai.gov.om
- 13- ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين، ص. ب. 755 - رام الله - الهاتف: (0097022967715) - الفاكس: (0097022967716) - العنوان الإلكتروني: www.saacb.ps - البريد الإلكتروني: facb@facb.gov.ps
- 14- ديوان المحاسبة بدولة قطر، ص. ب. 2466 - الدوحة - الهاتف: (0097440200570) - الفاكس: (0097440200665) - العنوان الإلكتروني: www.sab.gov.qa - البريد الإلكتروني: info@sab.gov.qa
- 15- وزارة المالية والميزانية بجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، ص. ب. 324 - موروني -
- 16- ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ص. ب. 17 - الشامية 71661 - الهاتف: (0092654957777) - الفاكس: (0096524957700) - العنوان الإلكتروني: www.sab.gov.kw - البريد الإلكتروني: IR@sab.gov.kw
- 17- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية، محلة القنطاري - شارع الجيش - بيروت - الهاتف: (009611 379830) - الفاكس: (009611 364555) - العنوان الإلكتروني: www.coa.gov.lb - البريد الإلكتروني: Administrator@coa.gov.lb
- 18- ديوان المحاسبة الليبي، الظهرة - طرابلس - ليبيا - الهاتف: (00218214449748) - الفاكس: (00218214440630) - العنوان الإلكتروني: www.audit.gov.ly - البريد الإلكتروني: libyansai1@gmail.com
- 19- الجهاز المركزي للمحاسبة بجمهورية مصر العربية، شارع صلاح سالم، ص. ب. 11789 - مدينة نصر - القاهرة - الهاتف: (002024013956) - الفاكس: (00202 4017086) - العنوان الإلكتروني: www.asa.gov.eg - البريد الإلكتروني: ircdept@yahoo.com
- 20- المجلس الأعلى للحسابات بالملكة المغربية، زنقة التوت، شارع النخيل، سكتو 10 - حي الرياض - الرباط - الهاتف: (0021237563740) - الفاكس: (0021237711865) - العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.ma - البريد الإلكتروني: ccomptes@courdescomptes.ma
- 21- محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، شارع جمال عبد الناصر، ص. ب. 592 - انواكشوط - الهاتف: (002225253404) - الفاكس: (00222 5254964) - العنوان الإلكتروني: www.cdcmr.mr - البريد الإلكتروني: /ccomptes@cc.gov.mr
- 22- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، ص. ب. 151 - صنعاء - الهاتف: (009672276804) - الفاكس: (009672276803) - العنوان الإلكتروني: www.coca.gov.ye - البريد الإلكتروني: tech\_coop2007@yahoo.com / gogo13026@gmail.com



مقر الأمانة العامة للمنظمة:  
المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4- الطابق الثاني - تونس  
الهاتف: 71949915 (00216) - الفاكس: 71949914 (00216)

العنوان الإلكتروني: [www.arabosai.org](http://www.arabosai.org)

البريد الإلكتروني: [contact@arabosai.org](mailto:contact@arabosai.org)

 <https://www.facebook.com/arabosai/>

العدد 78 من مجلة الرقابة المالية - يونيو "حزيران" 2021